مجالات التحليل النحوي عند أبي علي الفارسي

م احمد عبد الله ظاهر
كلية الآداب جامعة واسط

توطئة:

إنّ المتتبع لتراث النحاة العرب القدامى يرى أنّهم كانوا يجرون كثيراً من التحليلات النحويّة في المجالس، وحلقات الدرس، ويطلقون العبارات العلميّة التي تبيّن الوظائف والصيغ، والمعاني الإعرابيّة، وعلاقات التأثير والتأثر بين عناصر التركيب من دون تحديد للمرتكزات المنهجيّة التي يصدرون عنها، وليست ثمة شك في أنّهم يتوجهون من نقاط واضحة في أذهانهم، ومستقرة في تجاربهم، ومنقادة لألسنتهم حتى استطاعوا أن يقدموا تلك الإشارات والنظرات الإيجابيّة الناجحة منذ مطلع القرن الأول الهجري، ولولا ذلك الوضوح لوجدنا في أقوال هؤلاء النحاة توجهات متناقضة وأحكاماً مشتتة لا يجمعها منطق أو استقرار. لكنّنا نجد أنّ ما صدر عن جمهور الرعيل الأول وخلفائهم ما يشبه الاتفاق والتوحد في نقاط الانطلاق والفهم والبيان [1]. وسأحاول هنا أن أتتبع أهم المجالات التي يمكن من خلالها أن نتلمس تحليل أبي علي للتراكيب النحويّة، وهذه المجالات هي:

1. **المقولات (الأصناف)**
2. **العامل**
3. **البنية**
4. **المستوى القبلي (نظرية الأصول اللغوية)**

أولاً. المقولات (الأصناف)

لقد شكلت الكلمة أو المقولة في الفكر النحوي العربي مدخلاً أساسيّاً في دراسة اللغة؛ لأنّها أبرز ما يتلقاه المستمع والقارئ على السواء، وأبسط وحدة دالة في الكلام العربي، وأول حالات التركيب والتواصل الإنساني [2] فما دام ((الغرض من وضع الألفاظ لمسمياتها تمكين

الإنسان من تفهم ما يتركب من تلك المسميات بواسطة تركيب تلك الألفاظ المفردة)) [3] فإن كلّ حديث عن التراكيب ومقتضياتها، وعن الجمل وصورها يلزمه الابتداء بالمقولات وأصنافها وأدوارها الوظيفية. أي أنّ الحديث المقولي هو المدخل الأساسي للحديث التركيبي ـ الجملي ـ وهذا ما نجده عند قراءة الكتابات النحويّة على اختلاف مراحلها التأريخيّة التي تفتتح بالكلام عن المقولات النحويّة وأقسامها؛ لذا فليس من الغريب أن يبدأ إمام النحاة كتابه بـ (باب علم ما الكلم من العربيّة)[4]. وسار على منواله جلّ علماء العربيّة [5] فنجد المبرّد يفتتح كتابه (المقتضب) بـ (هذا تفسير وجوه العربيّة وإعراب الأسماء والأفعال)[6]. وكذا الحال عند أبي علي الفارسي إذ بدأ كتابـه الإيضاح بقوله: ((الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف))[7].

ثم أعقب ذلك بذكر علامات كل قسم من تلك الأقسام فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم ومثال الإخبار عنه قولنا: (عبدالله مقبل)، (قام بكر) فمقبل خبرٌ عن عبدالله، وقام خبر عن بكر، والاسم الدالّ على معنىً غير عين كالعلم والجهل في هذا الاعتبار، كالاسم الدالّ على عين. نقول: العلم حَسَنٌ، والجهل قبيحٌ، فيكون (حَسَن) خبراً عن العلم كان مقبل خبراً عن (عبدالله) في قولنا: (عبدالله مقبل). ومن صفات الاسم جواز دخول الألف واللام عليـه ولحاق التنوين به كقولنـا: (الغلامُ والفرسُ وغلامٌ وفرسٌ)[8].

وعلامة الفعل عنده أن يكون مستنداً إلى شيء، ولم يستند إليه شيء، مثال ذلك: خرج عبدالله، وينطلق بكر. واذهب ولا تضرب. فقولنا: (خرجَ وينطلقُ) كلّ واحد منهما مسند إلى الاسم الذي بعده، كذلك قولنا: (اذهب ولا تضرب) الفعلُ فيه مسند إلى ضمير المخاطب المأمور أو المنهي، وهو مضمر فيه، ولو أسند إلى الفعل شيء فقيل: (ضَحِكَ خَرَجَ أو كَتَبَ وينطلقُ) وما أشبه ذلك لم يكن كلاما، والفعل ينقسم بأقسام الزمان: ماضٍ وحاضر ومستقبل، فالماضي نحو ضرب وسَمِعَ ومَكَثَ واستخرّج ودحرج، والحاضر نحو يكتب يقوم ويقرأ، وجميع ما لحقت أوله الزيادة. وهذا اللفظ يشمل الحاضر والمستقبل. فإذا دخلت عليه (السين أو سوف) اختص بالمستقبل، وخلُص له، وذلك نحو سوف يكتب وسيقرأ. والحرف ما جاء لمعنىً ليس باسم ولا فعل نحو لام الجر وبائه[9].

والمتأمل في علامات الاسم والفعل عند أبي علي يرى أنّه جمع بين الشّكل والوظيفة في تمييز الأسماء والأفعال فجعل الأخبار وهو معنىً وظيفي من علامات تمييز الاسم ثم أضاف إليه جانباً شكلياً وهو قبول (ال) المعرفة ولحاق التنوين به ويرى الدكتور فاضل الساقي أنّ أبا علي من أشهر أئمة النحو؛ لأنّه حصر تعريف الاسم ((بما جاز الإخبار عنه كما يرى أنّ علاماته الشكليّة تنحصر في قبوله (ال) المعرفة ولحاق التنوين له))[10].

وقد عدّ أبو علي قضية الإسناد محوراً لتحديد الفعل فذكر أنّ الفعل ما كان مسنداً إلى شيء ولم يسند إليه شيء، وبيّن أنّه لو أسند إلى الفعل شيء فقيل ضحك خرج أو كتب ينطلق، وما أشبه لم يكن كلاماً[11].

ويرى عبد القاهر الجرجاني أنّ أبا علي خص الأفعال بالإسناد؛ لأنّ الإسناد مجراه مجرى الأخبار[12] فكأنّه قال: وأن الفعل فما كان خبراً عن شيء، ولم يكن مخبراً عنه، غير أنّ في الإسناد فائدة ليست في الأخبار، وهي أنّ من الأفعال ما لا يصحّ إطلاق الإخبار عليه كفعل الأمر نحو ليضرب زيد، إذ الأمر لا يكون من حيث أنّ الخبر ما دخله الصدق والكذب، ويصحّ أنْ يطلق عليه الإسناد؛ لأنّ حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء وإمالته إليه وجعله متصلاً وملامساً، ثم حدّ الفعل حداً وظيفيّاً معتمداً على الجانب الصّرفي فيه فذكر أنّه: كلّ لفظة دلّت على معنىً مقترن بزمان محصل[13]. وفي ذلك إشارة إلى الوظائف الصرفيّة من حدث وزمان. ثم قسم الفعل إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل [14]، ثم أشار إلى أنّ الفعل المشتمل على أحرف المضارعة يشمل الحاضر والمستقبل، فإذا دخلت عليه السين أو سوف اختص به المستقبل[15].

وهذه وظائف شكليّة تدلّ على وظائف صرفيّة امتاز بها الفعل من غيره من أقسام الكلم[16]. وممّا يؤخذ على أبي علي أنّه ربط بين دلالة الفعل على الزمن بصيغته ((فليس كلّ مضارع الصيغة يدلّ على الحاضر والمستقبل، وليس كلّ ماض الصيغة يدلّ على الزمن الماضي))[17]

وما تجدر الإشارة إليه هنا أنّ بعض النحاة المتأخرين وقسماً من الباحثين المحدثين أخذوا على النحاة القدامى تقسيمهم الكلام على ثلاثة أقسام أو حدودهم التي أطلقوها على تلك الأقسام فمنهم من رأى أنّ هناك قسماً رابعاً أسماه (الخالفة) ويعني بذلك (أسماء الأفعال) [18]، واعترض ابن السيد البطليوسي (521هـ) على حدّ النحاة القدامى للاسم وزعم أنّ هذا الحد ليس جامعاً مانعاً إذ قال: ((وأما تحديد الاسم بأنّه ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض فإنّه لا يصح على الإطلاق؛ لأنّا نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا يدخل عليه حرف خافض وهي الأسماء التي ذكرها أبو القاسم [19] في (باب مالا يقع إلاّ في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره) فمن ذلك قول العرب: (يا هناه أقبل) لا يستعمل إلاّ في النداء خاصة ولا يقال: (جاءني هناه)، ولا (رأيت هناه)، ولا (مررت بهناه) هذا نص كلامه ـ أي الزجاجي ـ وهو يناقض ما صدر به كتابه وكذلك تجد في الأسماء ما لا يكون فاعلاً، وذلك نحو أسماء الاستفهام والأسماء التي يجازى بها، وكذلك (جير)، و (عوض)، و (لعمري)، و (أيمن الله) ونحو ذلك وكلها خارجة عن هذا التحديد، ومثل هذا لا يسمى حداً، وإنّما يسمّى رسماً؛ لأنّ

الحدّ إنّما هو قول وجيز يستغرق المحدود، ويحيط به؛ ولذلك سمّاه المتكلمون الجامع المانع))[20].

أمّا الباحثون المحدثون فقد انتقدوا التّقسيم الثلاثي للكلام بجملة من الانتقادات يمكن إجمالها بالآتي:

1. إنّ النحاة العرب حين قسموا الكلام في العربيّة على ثلاثة أقسام لم يذكروا الأسس التي اعتمدوها في هذا التقسيم[21].

2. اعتمد النحاة في تقسيمهم على أسس غير ثابتة؛ فأحياناً يعتمدون على المبني، وأحياناً أخرى يتكئون على المعنى[22].

3.إنّ النحاة أخضعوا اللغة لمقاييس فلسفية، وأحكام منطقيّة لا توافق طبيعة اللغة، وتوغل في تأويلات وتعليلات بعيدة عن وصف الظواهر اللغويّة[23].

4. درس النحاة هذه الأقسام الثلاثة على أساس نظرية العامل، ممّا جعلهم لا يلتفتون إلى الأبنية إلا بما يخدم هذه النظرية[24].

5. الدليل على اضطراب تقسيم النحاة العرب للكلام محاولتهم الدائمة الاستعانة بالعلامات لتوضيح قسمتهم، وإحكام حدودهم[25].

وانطلاقاً من هذه الانتقادات وجد هؤلاء الدارسون أنّ الكلام العربي يمكن أن يقسم على أقسام جديدة غير تلك الأقسام التي أشار إليها النحاة القدامى فمثلاً قسّمه الدكتور مهدي المخزومي على أربعة أقسام[26] هي:

1. الفعل 2. الاسم 3. الأداة 4. الكنايات وتشمل (الضمائر ـ الإشارة ـ الموصول بجملة ـ المستفهم به ـ كلمات الشرط).

ثم أضاف قائلاً: ((ومهما يكن من أمر فقد غبر القوم متشبثين بهذا التقسيم الثلاثي حتى بدأ وكأنّه تقسيم أملاه العقل عليهم، ولكن الأمر يبدو على غير ما توهموا فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء، ولا تعريف الأدوات، ولم يعرض لها سيبويه أو يشير إليها في تقسيمه، أو ينص عليها في تمثيله لأقسام الكلمة كلمات ليس لها معنىً خاص، ولا مدلول بعينه كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلها، ولا تدلّ على معنىً دلالة الاسم على مسماه كما يدلّ (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه))[27]. ويقصد بالكلمات الكنايات التي سبق الإشارة إليها.

وبعد أن انتقد الدكتور المخزومي النحاة القدامى بهذا الانتقاد الشديد، وزعم إنّهم لم يعرضوا ويلتفتوا إلى ما أسماه بـ (الكنايات)، وإنّها لا ينطبق عليها تعريف الأسماء أو الأدوات، استدرك قائلاً: ((ولا ريب أنّ النحاة قد التفتوا إليها، ولكنهم لم يمنحوا ما يجب أن تمنح من عناية واهتمام، ولم يهمهم من جوانبها المتنوعة ووظائفها في الكلام إلاّ ما كانوا يتوهمون لها من عمل وتأثير فيما بعدها من أسماء وأفعال))[28].

ويبدو لي أنّ هذا التناقض في الأقوال خير دليل على أنّ العديد من المحدثين لم يستوعبوا الفكرة الأساس التي على ضوئها قسم النحاة القدامى الكلام.

واتفق الدكتور فاضل الساقي مع أستاذه الدكتور تمّام حسّان في أنّ تقسيم الكلام يمكن أن يبنى على مجموعة من الأسس [29] هي: الشكل الإملائي، والتوزيع الصرفي، والأسس السياقيّة، ومعنى الوظيفة، والوظيفة الاجتماعية.

وبناءً على هذه الأسس قسّما الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة على سبعة أقسام [30] هي:

1. الاسم 2. الصفة 3. الفعل 4. الضمير 5. الخالفة 6. الظرف 7. الأداة

وقد حكم الدكتور تمّام حسّان على التقسيم الثلاثي للكلام الذي جاء به النحاة القدامى بحكمين متناقضين ذكر في الأول أنّ النحاة القدامى قسّموا الكلام على أسس لم يذكروها لنا فقال: ((ولقد قسّم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، وإنّما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى: اسم وفعل وحرف))[31].

وأشار في الثاني إلى أنّ القدماء اعتمدوا في تقسيمهم على الشكل والوظيفة، فقال: ((ولقد قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام: يقول ابن مالك:

واسم وفعل ثم حرف الكلم

ثم حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة، أو بعبارة أخرى المبنى والمعنى إذ ينشؤون على هذين الأساسين قيما خلافية يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم))[32].

خلاصة القول أنّ الانتقادات التي وجهت إلى التقسيم الثلاثي للكلام لم تصل إلى حقيقة الأساس التركيبي الذي اعتمده النحاة القدامى في التقسيم [33]. فالاسم عندهم ما جاز أن يكون مسنداً ومسنداً إليه، وائتلف من نوعه كلام دون حاجة إلى قسم آخر. والفعل مل كان مسنداً مقدّماً

على ما أسند إليه في الحكم والتقدير، والحرف ما لم يكن مسنداً ولا مسنداً إليه. وخير مصداق على ذلك ما ذكره أبو علي في حدّ الاسم والفعل والحرف. فالاسم ((ما جاز الإخبار عنه)) [34]، والفعل ما ((كان مسنداً إلى شيء، ولم يسند إليه شيء آخر)) [35]، والحرف ((ما جاء لمعنىً ليس باسم ولا فعل))[36].

وقد أوضح عبد القاهر الجرجاني هذه المعاني في شرحه لكلام أبي علي إذ قال: ((اعلم إنّ ما ذكره مختص بالاسم لأجل أنّ الفعل والحرف لا يصح الإخبار عنهما، لو قلت: (خرج قام)، أو (قتل ضرب) لم يكن كلاماً؛ لأجل أنّ الفعل خبر، وإذا جعلت الخبر مسنداً إلى الخبر كنت تاركاً للصواب؛ لأنّ الخبر من حقه أن يسند إلى مخبر عنه كقولك: (خرج زيد). وكذا لو قلت (حَسُنَ أن)، أو (خرج إلى)، أو (خرج حتى) لم يكن في ذلك معنى إلاّ أن يجعل الحرف اسماً، فتقول: (هذه أن حسنة، ولو قبيحة)))[37].

ثم أشار إلى أنّ أبا علي خص الفعل بالإسناد؛ لأنّ الإسناد يجري مجرى الأخبار، وبينّ أنّ الإسناد يشمل أسلوبي الخبر والإنشاء ويميّز الفعل من شبهة بعض الأسماء والحروف. ثم عرض ثلاثة أنواع من الاحتراز في حدّ أبي علي للفعل[38]:

أولهما: احتراز من الاسم الذي يخبر عنه نحو زيد وعمر، والعلم والجهل؛ لأنّ الفعل إذا لم يستقم أن يكون مخبراً عنه، ومسنداً إليه شيء على وجه من الوجوه فقد انفصل من الأسماء التي يصح الإخبار عنها، والإسناد إليها.

والثاني: احتراز من الاسم الذي يكون مسنداً إلى غيره البتة نحو (متى وإذا)، وما شكلها؛ لأجل أنّ الفعل يكون مقدماً على ما يسند إليه كما ذكر من قوله: (خرج عبدالله)، وهذه الأسماء إذا أسندت إلى شيء كان مرتبتها بعده تقول: (القتال إذا خرج زيد) فيكون خبراً عن القتال، ولا يكون ـ أعني القتال ـ مؤخراً فإن قلت: (إذا خرج زيد القتال) كان النيّة به التأخير، كما أنّك إذا قلت: (منطلقٌ زيدٌ) كن (منطلق) مؤخراً في التقدير، وكذا (متى، وأين) إذا قلت: (أين زيد) فمرتبة (أين) أن يقع بعد (زيد) إلا أنّ التقديم وجب؛ لأجل تضمنه معنى الاستفهام، وهكذا حكم (كيف) وما أشبهه، والفعل لايكون مؤخراً في النيّة البتة.

والثالث: احتراز من الحرف؛ لأنّه لا يكون مسنداً، ولا يسند إليه، ألا ترى أنّك لو قلت: (زيدٌ إن)، أو (عمروٌ إلى) لم يكن كلاماً. وإذا كان الفعل خبراً ومحتملاً لأن يسند إلى غيره لم يدخل عليه الحرف فهذا حدّ للفعل؛ لأنّه مطّرد منعكس. ألا ترى أنّك قلت: كل لفظ جاز أن يسند إلى الاسم

مقدّماً عليه، ولم أن يسند إليه شيء فهو فعل، وكلّ ما لم يحصل فيه هذه الشرائط فليس بفعل، كنت مصيباً. وهذا هو عين الطّرد والعكس.

من خلال ما سبق يتضح لنا أنّ أبا علي وغيره من النحاة القدامى كانوا يركزون على الجانب الوظيفي لأقسام الكلام؛ ولهذا أطلقوا على ما أسماه بعض النّحاة المتأخرين (الخالفة): (اسم الفعل) انطلاقاً من الوظائف التركيبية التي يشتمل عليها هذا النوع من الكلام، قال أبو علي: ((فمن قال: (بَلْهَ زيداً) جعله بمنزلة (دع زيداً) وسمي به الفعل، ومن قال: (بَلْهَ زيدٍ) فأضاف جعله مصدراً، ولا يجوز أن تضيف، ويكون مع الإضافة اسم الفعل؛ لأن هذه الأسماء التي تسمى بها الأفعال لا تضاف؛ ألا ترى أنّه قال [39]: جعلوها بمنزلة النجاءك أي لم يضيفوها إلى المفعول به كما أضافوا أسماء الفاعلين والمصادر إلية)) [40] وقال أيضاً: ((وهذه الكلم التي سميت بها الأفعال أسماء، وليست بأفعال ولا حروف. يدل على أنّها أسماء أنّها لا تخلو من أن تكون أسماء أو أفعالاً أو حروفاً. فالدلالة على أنّها ليست بحروف أن الحروف لا تتضمن ضمير الفاعلين، ولا ينتصب المفعول بها، وقد قال الشاعر:

رُوَيْدَ علياً ما تُدْيُ أمِّهم إلينا، ولكن حُبَّهم مُتَماينُ[41]

وقالوا: (رُوَيْدَكُم أجمعون) [42] فأكد ما فيه من الذكر، كما قالوا: (مررت بقومٍ عربٍ أجمعون)[43] فالحروف لا تتضمن ضمير الفاعلين، وإنّما تتضمنه الأفعال وما أشبهها من الصفات والظروف))[44] ففي احتمال هذه الكلم الضمير ونصبها ما نصبت ما يدلّ على أنّها ليست بحروف.

والدلالة على أنها ليست بأفعال أنها لم تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء ولا هي على أمثلتها فإذا لم تكن أفعالاً ولا حروفاً ثبت أنّها أسماء [45]. ثم أضاف استدلالاً آخر معتمداً على الجانب الشكلي فيها إذ قال: ((ودلّ أيضاً على أنها أسماء أنه قد ثبت في هذا الباب أسماء لا إشكال فيها نحو (فُرَطَكَ) و (رويدَكَ) و (دونكَ) و (عليكَ) و (إليكَ). ووجد فيه أيضاً ما يختص بالأسماء، وهو لحاق التنوين للتنكير لها منكرة، وسقوطه عنها في حال التعريف مسندة إلى الفاعل. وهذا معنى يختص الاسم، ألا ترى أنّ الفعل لا يلحقه التنوين للتنكير))[46].

فإن اعترض على هذا الاستدلال بأنّ الصوت يلحقه التنوين للتنكير نحو (غاقٍ) و (ماءٍ) لصوت الشاء، فالجواب على ذلك أنّ الصوت ليس مسنداً إلى شيء، وهذه الأسماء أسندت إلى المخاطبين المأمورين[47].

وأختم القول في موضوع المقولات النّحويّة عند أبي علي بالقول: إنّ أبا علي وغيره من النّحاة القدامى لم يكونوا غافلين عن تقسيمات المحدثين للكلام العربي إلا أنّها جاءت في مرحلة تالية لتقسيمهم الكلام، فالمرحلة الأولى تتمثل في تقسيم الكلام على أساس من المعنى في أصل الوضع، والمرحلة الثانية تتمثل في تصنيف أقسام الكلام على أساس الاختصاص في معنى الكلمات ووجودها في التّراكيب، ثم أوضحوا الفروق بين أصناف كل قسم من تلك الأقسام فمثلاً فرّقوا بين الصفة والاسم، وبين المضمر والظاهر، وذكروا للموصولات وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال ميزات تميزت بها من غيرها. إلا أنّ هذه الفروق عند القدماء كانت بين أصناف تنتمي لقسم واحد بينما كانتّ عند المحدثين بين أقسام مختلفة.

ثانياً. العامل وأثره في التّحليل النّحوي عند أبي علي الفارسي :

إنّ العمل النحوي مسألة قديمة تمثل عنصراً جوهرياً في مكونات الدرس والتحليل النحوي؛ لأنّ النحاة القدامى نظروا إلى الإعراب على أنه أثر ونتيجة، ولا بدّ للأثر من مؤثر وللنتيجة من سبب، وقد تتبعوا أمواج ذلك التأثر ومنطلقاته، ومصادره فتبيّن لهم أنّ التركيب النحوي في لغة القرآن الكريم مثلاً ليس جمعاً آلياً للمفردات يحتفظ فيه كلّ منها بشخصيته المتميزة كما كانت من قبل للدلالة على المقاصد الربانيّة، بل هو تشكيل تعبير متفاعل يؤثر بعضه في بعض قبل أن يؤثر في المتلقي، وتتسرب بين عناصره التركيبية ومضات من التجاوب والتعاطف حتى يكوّن وحدة حيويّة متكاملة للدلالة على المرامي المقصودة[48].

ثم أخذت مسألة العمل النحوي توجه أكثر فأكثر كلّما تقدم الزمن حتى أصبح العامل في النحو كأنه علّة حقيقيّة تؤثر، وتوجد وتمنع. والناظر في كتاب سيبويه يلمس بوضوح أثر العامل في النحو العربي منذ عهوده الأولى[49]. ثم ألف علماء اللغة والنحو فيه المؤلفات، ومنها: كتاب (العوامل) لأبي علي الفارسي الذي لم يصل إلينا منه سوى الاسم، وكتاب (العوامل المائة) للشيخ عبد القاهر الجرجاني، وهو باقٍ بأيدينا محيط بقواعد النحو، وقد جعل منهاجاً للتعليم زمناً، وتوفر الناس على درسه، وشرحه كما جعلت ألفية ابن مالك إلى هذا الحدّ[50]. وبعد هذين الكتابين توالت المؤلفات في العمل النحوي[51].

وقد حدّ النحاة العامل بأنه: ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم [52]، ووضعوا له شروطاً عديدة حكموها في اللغة وجعلها ميزان ما بينهم من جدل في المذاهب، ومناقشة في الآراء، وكان البصريون أحرص على هذه الشروط وأمهر فيها، غير أنّ الكوفيين لم يغفلونها، ولا يأبون الاحتجاج بها في دستور النحاة جميعاً[53].

أمّا ما يخص العامل في الدراسات الحديثة فيرى حسن الملخ أنّ المدرسة التوليدية التحويلية المعاصرة تنطلق من العامل النحوي، وأنّ رائدها تشومسكي اعتمد في التحليل اللغوي الربط العاملي (GB) وهو: ((من أهم مرتكزات التفسير في نظرية النحو الكلي، وهي تنطلق من منطلقين: الأول: ضرورة وجود أثر (Trace) للعامل في الجملة. والثاني: ضرورة فصل المعاني الملبسة بتحديد مجال تحكم كل عامل))[54].

ويؤمن تشومسكي بأنّ أي لغة بشريّة طبيعية تخضع لنظام دقيق يختفي وراء قواعدها في النحو والصرف. فتفسير اللغة سعي للبحث عن السرّ الذي يجعل القاعدة النحويّة صحيحة منتجة لعدد لانهائي من التطبيقات. وهذا ما يؤمن به نحاة العربيّة عموماً عندما يطلبون الحكمة في القواعد التي وضعوها للنحو العربي، ويؤمن تشومسكي بأنّ تناول المادة اللغويّة بالوصف والتصنيف لا يمكن أن يكون موازياً لحقيقتها في العقل [55].

وذكر حمزة المزيني أن أوين عندما يقارن فكرة العامل عند النحاة العرب بإحدى المدارس اللسانيّة لتحليل الجمل، وهي مدرسة نحو التعليق (dependency grammar) يجد أنّ النظريتين تقولان الشيء نفسه[56]. وقد وقع خلاف بين النحاة في مسألة العمل النحوي فمنهم من أرجعه إلى عوامل لفظية ومعنويّة [57]، ومنهم من أرجعه إلى المتكلم نفسه [58]، ومنهم من أرجعه إلى الله تعالى[59]. والمتتبع في تراث أبي علي يرى أنه اعتمد على العامل النّحوي في العديد من تحليلاته النّحويّة، ويتضح ذلك من خلال إشارته إلى نوعين من العوامل هما:

1- العوامل المعنويّة: رأى أبو علي أنّ بعض مسائل العمل النحوي لا تخضع لقرينة اللفظ، فربط بينها، وبين معنى تركيبي دقيق ألا وهو العامل المعنوي، ومن ذلك:

أ ـ رافع الابتداء: أُختُلِفَ في رافع المبتدأ فذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ والخبر يرفع أحدهما الآخر، وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء [60]. ويرى أبو علي أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وقد صرح بذلك في مواضع كثيرة من مصنفاته [61]، ومنها توجيهه لقولهم: (لا سلامٌ على زيدٍ) فـ (سلام) قد عمل فيه الابتداء، وإذا كان قد عمل فيه الابتداء، والابتداء معنىً، فدخلت (لا) عليه بقي على حاله، ولم يحتج المتكلم أن يعيد (لا)؛ لأنّنا لو ابتدأناه على حدِّ ما هو عليه لم يحتج أن يكرر فكذلك إذا دخلت (لا) عليه[62]. أمّا الخبر فذكر أنّه يرتفع بالمبتدأ أو الابتداء[63].

ب ـ رافع الفعل المضارع: أُختُلِفَ في عامل الرفع في الفعل المضارع فمذهب البصريين أنّه مرفوع لقيامه مقام الاسم[64]. أمّا الكوفيون فقد اختلفوا في رافعه وذهبوا في ذلك إلى مذهبين[65]: أحدهما: وهو مذهب جمهور الكوفيين ويرون فيه أنّه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة، والجازمة، والآخر: مذهب الكسائي الذي يرى فيه أنّه يرتفع بالزائد في أوله.

وقد اتفق أبو علي مع أسلافه البصريين في أنّ عامل الرفع في الأفعال المضارعة هو مشابهتها الاسم[66]؛ لذا قبلت الرفع والنصب والجزم، وعلل عدم قبول هذه الأفعال الجرّ؛ لأنّه من خصائص الأسماء ولا يكون إلا بالإضافة، وهذه الإضافة تكون بأحد أمرين: أمّا إضافة اسم إلى اسم أو إضافة فعل إلى اسم، وكلاهما يوجب تخصيصاً والغرض في صياغة الأفعال خلاف التخصيص؛ لأنّه يصير نقصاً لذلك الغرض الذي قصد به، ووضع من أجله[67].

ج ـ قد يكون رافع الحال معنويّاً : أشار أبو علي إلى أنّ الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها، كما أنّ الظرف كذلك، نحو(جاءني زيدٌ راكباً، وخرج عمرو مسرعاً) فمعنى هذا خرج زيدٌ في حال الإسراع، ووقت الإسراع، فأشبهت ظروف الزمان؛ ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة كما عملت في الظروف نحو(في الدار زيدّ قائماً) فعمل فيها المعنى الذي هو (في الدار)، ولم تكن كالظرف في عمل المعنى فيها تقدمت أو تأخرت؛ لأنّها مفعول صريح؛ لذا لم يُجز النّحاة (قائماً في الدار زيدٌ) كما أجازوا (كلَّ يومٍ لك ثوبٌ). فأعملوا المعنى الذي هو (لك) في الظرف الذي هو (كلَّ يوم)؛ لأنّ معنى الفعل أضعف من الفعل المحض [68]. ووجه قول النابغة الذبياني:

كأنّه خارجاً من جَنبِ صفحتِهِ سَفُّودُ شربٍ نَسوهِ عِندَ مُقْتَأد

بقوله: ((العمل في الحال ما في (كأنّ) من معنى الفعل))[69].

2ـ العوامل اللفظيّة : لاحظ النحاة أن الحركة في آخر الكلمة قد تكون ناتجة عن المؤثرات اللفظية التي تحكمت بالحركة في بنية الكلمة. وأخذوا يلتمسون مظاهر التأثير التي عيّنوها في حركات بنية الكلمة في حركات الإعراب[70].

وتحدثوا عن الإعراب وكأنّه عملية تأثير لفظي يتوقف فيها التأثير على طبيعة المؤثر والمتأثر. واتفقوا على أن الإعراب في الأسماء ذو وظيفة دلاليّة أمّا في الأفعال فإنّها تخضع لعوامل صوتيّة تبدل من حركات أواخرها. ورأوا أنّ الأصل في العمل هو الفعل [71]. ولم تسلم هذه

الفكرة من النقد قديماً وحديثاً، ولكنّها مسيطرة على التحليل النحوي عند العرب إلى هذا اليوم، وتقوم هذه الفكرة على أساس العلاقات بين أجزاء التراكيب، والترابط الموجود بين عناصر كل جملة، فكل عنصر مؤثر فيما بعد ومتأثر بما قبله، ويقتضي العامل أثراً هو العلامة الإعرابيّة. وسأشير هنا إلى أهم العوامل اللفظيّة التي ذكرها أبو علي في مصنفاته وهذه العوامل هي:

أ) الأفعال:

وجد النحاة أنّ أقوى العوامل اللفظيّة هو الفعل؛ لأنّهم لاحظوا كثرة معمولاته من رفع الفاعل ونصب المفعول، ونصب الحال والتميز فضلاً عن عمله ظاهراً ومقدراً، وهذا ما نص عليه أبو العباس المبّرد في قوله: ((والفعل ينصب المفعول به، وهو الذي ينصب المفعول المطلق كقولنا: أنا أدعُكَ تركاً شديداً، وقد تطويت انطواء؛ لأنّ تطويت في معنى انطويت، قال عزّ وجلّ: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[72] وهو ينصبه ظاهراً ومحذوفاً))[73].

أمّا أبو علي فقد أشار إلى أنّ العامل في التمييز والمفعول به هو الفعل فقال: ((والعامل في التمييز يكون على ضربين فعل وغير فعل فيه الفعل فنحو: (تفقأ زيدٌ شحماً)، و (تصبب زيدٌ عرقاً)، و (امتلأ الإناء ماءً) فالمنصوب في هذا الموضوع هو مرفوع في المعنى؛ لأنّ المتصبب هو العرق، والذي ملأ الإناءَ الماءُ والذي تفقأ الشحمُ)) [74]. وقال أيضاً: ((والمفعول الصحيح إنّما يعمل فيه الفعل المحض))[75].

وذكر ابن الأنباري أنّ النحاة قد اختلفوا في عامل المستثنى بـ (إلاّ) فمذهب بعض الكوفيين أنّ العامل فيه (إلاّ)، والمشهور من مذهبهم أنّ (إلاّ) مركبة من (إنّ ولا) ثم خُففت (إنّ) وأدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ(إنّ) وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ (لا)[76].

وأمّا البصريون فذهبوا إلى أنّ العامل فيه هو الفعل ثم أشاروا إلى أنّ هذا الفعل إن كان متعديّاً فهو عامل في الأصل، وإن كان لازماً فإنّه قوي بـ (إلاّ) فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر، إلاّ أنّ (إلاّ) لا تعمل وإن كانت مُعَدِّية كما يعمل حرف الجر؛ لأنّ (إلاّ) حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع نحو: (ما زيدٌ إلاّ يقوم، وما عمرٌو إلا يذهب) والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما[77].

وذهب أبو علي مذهب البصريين إلى أنّ العامل في المستثنى بـ(إلاّ) هو الفعل في نحو (جاء القوم إلاّ زيداً، وخرج أصحابُكَ إلاّ عبدَاللهِ، وانطلق الناس إلاّ إخوتَكَ) فانتصاب الاسم إنّما هو بما تقدّم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلاّ)، فإن كان الكلام غير موجب فإنّه لا يخلو من أن يكون تاماً أو غير تام، فمثال غير التام: (ما جاءني إلاّ زيدٌ، وما ذهب إلاّ عمرٌو) فهذا

لا يكون فيه إلاّ الرفع؛ لأنّ الفعل مفرّغ لما بعده، فالعامل فيه ما قبل (إلاّ) وكذا (ما ضربتُ إلاّ زيداً، وما مررت إلاّ بعمرٍو)[78].

ولكون الفعل أقوى العوامل جاز إعماله مظهراً ومضمراً، وقد أشرنا إلى بعض مواضع إعماله مظهراً عند أبي علي، أمّا مواضع إعماله مضمراً فأشهرها عنده ما جاء في بابي (الإغراء والتّحذير) و (النّداء) إذ يرى أنّ الأفعال في هذين البابين مضمرة غير مستعملة الإظهار، و لو أظهرت لم تقلب معنىً ولم تبطل شيئاً عن حقيقته، نحو: (رأسَكَ والسيف)، و (شراً ونفسك)، وممّا يبين ترك الإظهار، ومعاقبة هذا الحرف للفعل ما نجده في أفعال هذا الباب من الاتصال تارة بحرف، وتارة بغير حرف، فوصله بالحرف كقولنا في الاستغاثة (يا للمسلمين) و (يالله)، ووصله بغير حرف نحو (يا زيد) و (يا عبدالله)، و (يا رجل أقبل) فصار في هذا كقولنا: (جئته وجئت إليه) و (حشيت صدره، وبصدره)[79].

ب) الأسماء :

اتفق النحاة على أنّ الأصل في العمل أن يكون للأفعال أمّا الأسماء فالأصل فيها أنّ لا تعمل، ولكن قد تعمل لعله تطرأ عليها، وهذه العلة هي شبهها بالأفعال أو تضمنها معنى الحرف والتي تشبه الأفعال تكون أقوى في العمل؛ لأنّها أشبهت ما أصله الإعمال [80]. ومن الأسماء العاملة عمل الفعل عند أبي علي: المصدر إذ يرى أنّه يعمل عمل الفعل على ثلاثة أوجه[81]:

أولها وأقربها شبهاً بالفعل: أن يعمل عمل الفعل وهو منون، وعلل هذا الوجه بقوله: ((لتكون قد أقمت مقام الفعل نكرة مثله))[82]. والذي يليه في الجودة: أن يعمل مضافاً إلى الفاعل، ووجه الشبه في الفعل هنا أنّ الضمير من (ضربي زيداً)، والظاهر من نحو (ضربُ زيدٍ عمراً أعجبني) يقوم مقام الفاعل كما أنّ التاء في قولنا (ضربت زيداً) فاعل [83]. والوجه الثالث: أن يعمل وفيه الألف واللام، وعدّ أبو علي هذا الوجه أبعد هذه الوجوه الثلاثة شبهاً بالفعل؛ ((لأنّه معروف من جهة لا يُنوى بها الانفصال، ولم يتصل باسم يقوم مقام فهو مباين للفعل))[84].

ومن الأسماء التي تعمل عمل الفعل أيضاً ما ذكر أبو علي في باب (الأسماء التي أعملت عمل الفعل) فقال: ((وذاك اسم الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها... والأسماء التي سميت الأفعال بها))[85]، وإنّما أعمِلَ اسم الفاعل عمل الفعل؛ لأنّه جرى مجرى الفعل في حركاته وسكونه، وتأنيثه وتذكيره، وأنّه يثنى ويجمع بالواو والنون أو الألف والتاء كما يلحق الأفعال علامة التثنية والجمع واسم المفعول في ذاك كاسم الفاعل[86].

ويعمل اسم الفاعل واسم المفعول إذا جريا وصفاً على موصوف أو خبر لمبتدأ أو حالا لذي حال[87]. ولا يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا دلّ على المضي [88] نحو (مررت برجل ضاربٍ أبوه زيداً أمس)، وأجاز الكسائي إعماله في حال المضي [89] محتجاً بقوله تعالى: ((وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ))[90]، وقال من لم يجز ذلك: ((إنّ هذه الآية لا دلالة فيها على إجازة ذلك؛ لأنّها حكاية حال))[91]، في حين يرى أبو علي أنّ اسم الفاعل إنّما أعمل عمل الفعل لمشابهته الفعل فكما أعرب المضارع، إذا كان للحال والاستقبال، كذلك أعمل اسم الفاعل، وكما لم يعرب الفعل الماضي كذلك لم يعمل اسم الفاعل إذا كان للماضي[92].

وأشار أبو علي إلى أنّ الصفات المشبهة باسم الفاعل أشبهت الفعل في أنّها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع بالواو والنون والألف والتاء نحو: (حَسَنٌ وحَسَنَةٌ وحَسَنان وحسَناتٌ وحسَنون) لكنّها تقصر عن رتبة اسم الفاعل بأنّها ليست جارية على الفعل، ولم تكن على أوزانه كما كان ضاربٌ في وزن الفعل على حركاته وسكونه[93].

واشترط في هذه الصفات أن يكون فيها ذكر يعود منها إلى الموصوف ففي قولهم: (مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ) قد عاد إلى الموصوف الذي هو (رجلٌ) ذكرٌ ممّا ارتفع بالصفة، ويجوز أن ينصب الوجه فيقال: (مررت بزيد الحَسَنَ الوجه) تشبيهاً بـ (الضاربِ الرجل)، كما يقال: (مررت بالضاربِ الرجلَ) فتشبهه بالحسن الوجه[94].

بقي النوع الأخير من الأسماء التي تعمل عمل الفعل عند أبي علي [95]، وهو أسماء الأفعال وقد أشار إلى عمل هذه الأسماء عمل الفعل بقوله: ((وقد أقيمت مقام الأمثلة المأخوذة من المصادر ألفاظ جعلوها اسماً لها فأغنت عنها، وسدت مسدها، وصارت كأمثلة الأمر إذا احتملت ضمير الفاعلين، وذلك كقولهم: تراكِ، ونزال، ونعاءِ، وصه، ومه، ورويد، وإيه، وما أشبه ذلك... فلما قويت الدّلالة على الفعل هنا، استجازوا أن يتسعوا بإقامة هذه الألفاظ مقامه، وهي في الحقيقة أسماء سميت بها هذه الأمثلة)) [96]، ثمّ أشار إلى أنّه لا يجوز أن يتقدم مفعول هذه الكلم عليها؛ لأنّها ليست كالأفعال في قوتها[97].

ج) الحرف:

انقسمت الحروف من جهة العمل النحوي على قسمين: حروف مختصة بالأسماء، وحروف مختصة بالأفعال، أما الحروف غير المختصة فعدها النحاة من الأدوات غير العاملة [98]. وهذا ما صرح به أبو علي عندما قسّم الحروف العاملة على قسمين: عاملة في الاسم، وعاملة

في الفعل فالعاملة في الاسم نحو الحروف الجارة، وأما العاملة في الفعل، فعلى ضربين: منه ما يضمر مرة، ويظهر أخرى، ومنه ما لا يستعمل إظهاره[99].

وأشار إلى أنّ الحروف الجارة أيضاً تعمل مظهرة ومضمرة، ومثل للمظهرة بـ (من) التي بيّن أنّها تأتي لابتداء الغاية وانتهائها وللتبعيض[100]. أمّا المضمرة فقد مثل لها بقول الشاعر[101]:

* وبَلَدٍ بآلِهِ مُؤَزّر *

ثم أشار إلى أنّ البلد منجرّ بالجارِّ المضمر، والدليل على ذلك أنّه لا يخلو من أن يكون الانجرار بإضمار الجارّ، أو بأنّ حرف العطف صار بدلاً منه. فالدليل على أنّ الجرّ بإضمار الحرف أنّ الاسم قد انجرّ حيث لا حرف معه يُظنُّ أنّه بدل منه[102].

ومن الحروف العاملة عنده أيضاً إنّ وأخواتها، ويرى أنّ هذه الحروف ينتصب بها ما كان يرتفع بالابتداء، ويرتفع بها ما كان يرتفع بخبر الابتداء[103].

ويرى أبو علي أنّ الحروف العاملة المختصة بالأفعال هي حروف النصب، وحروف الجزم، ثمّ أشار إلى أنّ النصب في الأفعال المضارعة لا يكون إلا بحروف: وتلك الحروف: أن ولن وكي وإذا. فهذه الحروف التي يُنصَبُ بها على ثلاثة أضرب حرف يُظهر، ولا يجوز أن يُضمَر نحو: لن وكي وإذا. وحرف يُضمر في موضع ولا يظهر في ذلك الموضع وحرف يضمر في موضع ويَظهر في ذلك الموضع[104]، فما ينتصب بحرف ظاهر لا يجوز أن يضمر ما انتصب بـ (لن)، و(لن) إنّما تنفي الأفعال المستقبلة، وأمّا (كي) فتكون على ضربين:

أحدهما: أن تنصب الفعل بنفسها. والآخر: أن تنصبه بإضمار أنْ، وممّا ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضمر (إذاً) وإنّما تعمل في الفعل إذا كان جواباً، وكانت مبتدأة، ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلاً، وممّا انتصب بحرف لا يجوز إظهاره وإن كان قد أظهر في غير هذا الموضع، الفعل بعد الفاء إذا كان جواباً لستة أشياء: النفي والأمر والنهي والاستفهام، والعرض والتمني[105].

والحروف الجازمة: (لم ولا الناهية ولام الأمر وإنْ الشرطية)[106].

سمات العامل النّحوي عند أبي علي:

1. لا يدخل عامل على آخر

لم يجز أبو علي إدخال عامل على عامل آخر، ومن مصاديق ذلك ما ذكره في توجيه (كي) الناصبة في قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾[107] فأشار إلى أن السياق النحوي يحتمل أن تكون (كي) هي النّاصبة بنفسها للفعل (تأسوا) أو أن تكون بمنزلة اللام التي ينصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ) ثم رجح الاحتمال الأول بسبب القاعدة التي لا تجيز دخول حرف جر على حرف جر مثله فقال: ((فلا تكون بمنزلة اللام؛ لدخول اللام عليها، ولا يدخل حرف جر على مثله، فإذا لم يجز ذلك ثبت أنّ انتصاب الفعل بعدها بها نفسها))[108].

2. حمل الشيء على نقيضه في العمل

وجّه أبو علي الجر في (رجل) في نحو قولهم: (كم رجلٍ أتاني) بأنّه مجرور بـ (كم)، وإنّما جُرّ بـ (كم)؛ لأنّ (كم) نقيضة (ربّ)، ومن أصولهم حملُ الشيء على نقيضه، والذي يدعم ذلك أنّ (ربّ) للقلة، و (كم) للكثرة فلمّا كانت بهذه المنزلة أجريت مجرى (ربّ)[109].

3. لا يجتمع عاملان على معمول واحد

عرض أبو علي هذه المسألة في باب التنازع، إذ يرى أنّ الفاعل في نحو (ضربني وضربت زيداً) لا يخلو من أن يكون رفع بالفعلين أو بأحدهما، أو جعلهما جميعاً كالشيء الواحد ثم ناقش هذه الاحتمالات بأنّه لو كان الفاعل رفع بالفعلين فذلك ممتنع؛ لأنّا لا نعلم فاعلاً عمل فيه فعلان في موضع واحد. بل لم نعلم شيئاً واحداً اسماً مفرداً، ولا كلمة مفردة عمل فيها عاملان، ولا يمكن أحد أن يوجد ذلك؛ لأنّ كلّ عامل يوجب عملاً فلو عمل فيه عاملان للزم أن يكون في حرف الإعراب منه إعرابان، كما أنّه إذا عمل فيه عامل واحد صار فيه ضرب واحد من الإعراب، وذلك ممّا لا خفاء بفساده[110].

4. لا يتسع في الفروع الاتساع الموجود في الأصول

يرى أبو علي أنّ الفروع العوامل لم يُتّسع فيها اتساعهم في الأصول، فلم يتّسع في اسم الفاعل الاتساع الذي في نفس الفعل، ولا في المشبه باسم الفاعل اتساع اسم الفاعل فكذلك هذا الحرف ـ أي (ما) المشبهة بـ (ليس) ـ لا يتسع فيه اتساع (ليس) في تقديم الخبر فكان أحد الشبهين يقاومه هذا الاتساع الذي هو تقديم الخبر فيبقى شبه واحد وهو الدخول على المبتدأ والخبر، فلا يعمل حينئذٍ عمل (ليس) كما أنّه في نقض النفي لمّا بقي شبه واحد لم يعمل عملها[111].

5. عدم جواز الفصل بين العامل والمعمول

لم يجز أبو علي الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وعدّه أمراً قبيحاً، ومن ذلك ما ذكره في نصب تمييز (كم) الخبريّة بدلاً من جرّه؛ لقبح الجر مع الفصل إذ قـال: ((تكون (كم) على وجهين تكون استفهاماً، وتكون خبراً. فإذا كانت خبراً جاز فيما بعدها الجر والرفع والنصب، تقول: كم رجلٍ أتاني) فتجرّه... والنصب في الخبر جائز؛ لأنّها عدد في الحقيقة، وإن كان الوجه الجر، والحسن أن تنصب إذا بينها وبين ما أضيف إليها؛ لأنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح فلمّا قبُحَ نصبوه))[112].

يتضح ممّا تقدم أنّ أبا علي اعتمد في تبيين وتوجيه الأحكام النّحويّة على قضية العامل النّحوي، وسبب ذلك يعود إلى أمرين: الأوّل: تمكن المنطق والفلسفة في طبعه وأسلوبه، والآخر: اعتماده الأسلوب التّعليمي في العديد من مؤلفاته. ولكن على الرّغم ممّا حققه من إيضاح للأحكام النّحويّة إلا أنّه أسهم كأسلافه النحويين الأوائل في إدخال العديد من المسائل البعيدة عن النحو إليه وما اتبع هذه المسائل من التأويلات والفرضيات التي أرهقت الدرس النحوي وقادت الأجيال إلى التبرّم من دراسته.

ثالثاً. أثر البنية الصّرفيّة في التّحليل النّحوي

لم يقتصر النحاة في تحليلهم للتراكيب النحويّة على المستوى النحوي فقط بل تعدوه إلى مستويات أخرى، كما نرى ذلك واضحاً في كتاب سيبويه: ((ففي كتابه صور متوافرة من التحليل اللغوي الداخلي، وفي كتابه كذلك صورة معجبة من تجاوز الدائرة اللغويّة الذاتيّـة، تتمثل في التفاته إلى المعنى وتنبهه إلى السياق)) [113]. وكان المستوى الصرفي من أهم المستويات التي أطالوا الوقوف عندها؛ لأنّ البنية الداخليّة للكلمة تمثل المدخل الرئيس لتحليل التراكيب النحويّة المختلفة إذ يعتمد علها في تحديد الوظيفة النحويّة من خلال الشروط الصرفيّة لكل باب نحوي، وهذه الشروط تمثل معياراً يلتفت إليه في كثير من الأحيان فعلى الرغم من تعدد المعايير التي تحـدّد بواسطتهـا نوع الوظيفـة النحويّـة للكلمـة (الإعراب ـ الموقع ـ الدلالة) فإنّ للبنيّة الصرفيّة موقعاً متميّزاً بين هذه المعايير لا يمكن أن يغفل. بل إنّها قد تكون في بعض التراكيب المعيار الوحيد الذي يعوّل عليه في إعراب الكلمة[114].

ولم يقتصر دور البنية عند أبي علي على تحديد الحكم النحوي للكلمة نفسها بل قد يتجاوزه إلى تحديد إعراب كلمة سابقة لها أو لاحقة ترتبط معها بعلاقة نحويّة ما. فأثر البنية في تحليل أبي علي يمكن توضيحه في الآتي:

أ ـ أثر البنيّة الصرفيّة في تحديد الوظيفة النحويّة

عدّ أبو علي البنيّة الصرفيّة للكلمة معياراً مهماً يمكن من خلاله تحديد الوظيفة النحويّة للكلمة نفسها أو ما يسبقها ويلحقها من كلمات في التركيب النحوي، ويمكن إيضاح ذلك على النحو الآتي:

1. تحديد الوظيفة النحويّة للكلمة نفسها

أرجع أبو علي الرفع في بعض المصادر التي ذكرها سيبويه [115] نحو: (الحمدُ لك والعجبُ لك) إلى بنية تلك المصادر فقال: ((المصادر إذا كانت نكرة في هذا الباب قامت مقام الأفعال نحو (سقياً لك) وما أشبهها، وإنّما قامت مقامها لمّا كانت نكرة مثل الأفعال، و (الحمد) وسائر المصادر المعرّفة لا يحسن أن تقوم مقام الأفعال؛ لأنّها معرفة فلذلك كان الرفع في هذا الباب أحسن))[116].

وغلّط المبّرد في نقله عن المازني أنّ (جَمْعاً) لا يكون في الحال، ولا يكون إلاّ مصدراً [117]، واستدلّ على غلطهم بقوله تعالى: ﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ ﴾[118]؛ لأنّه يجب أن يكون اسماً في الآية السابقة بدليل دخول الألف واللام عليه، وإنْ نُزعتْ منه الألف واللام كان نكرة، ووقع حالاً [119].

ويرى أنّ (هنيئاً) في قولهم (هنيئاً مريئاً) منتصب على الحال، واستدلّ على ذلك بنصب المصدر على تأويل الحال، وإذا نصب المصدر على تأويل الحالكان ذلك النّصب في الصفات أجوز[120]، ثمّ تابعه في ذلك علي بن عيسى الرّماني (384هـ) الذي يرى أنّ الصفة التي تجري المصدر في الدعاء هي التي لها معنى يصلح أن يدعى به كقولهم (هنيئاً مريئاً)؛ لأنّ الصفة النكرة التي يتوجه فيها معنى الحال تكون أحقّ به لشدة اقتضائها له، وهي مناسبة للمصدر المدعو به من ثلاثة وجوه [121]:

الأول: الاشتقاق؛ لأنّها مشتقة من المصدر، والمصدر مشتق منه.

الثاني: أنّ لها معنىً يصلح أن يدعى به كالمصدر.

الثالث: أنّ فيها عمل الفعل كما في المصدر فجرت مجراه.

وجوز في إعراب الوصف الذي يعمل عمل الفعل إذا كان منكراً ومعتمداً على نفي أو استفهام وجهين إعرابيين هما[122]:

أ. أن يكون الوصف مبتدأ والاسم المرفوع بعده يعرب فاعلاً أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر (أقائم الزيدان).

ب. أن يكون الوصف خبراً مقدّماً الاسم المرفوع بعده يعرب مبتدأ مؤخر. واستثنى النحاة حالتين يتحدد فيهما إعراب الوصف ومرفوعه وهاتان الحالتان هما:

أ. يجب إعراب الوصف مبتدأ، والاسم الذي بعده فاعل أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر إذا لم يتطابق الوصف ومرفوعه في الإفراد والتثنية والجمع.

ب. يجب إعراب الوصف خبراً مقدماً، والاسم الذي بعده مبتدأ مؤخر إذا تطابقا.

2 ـ تحديد الوظيفة النحويّة لبنية لاحقة

اعترض أبو علي على توجيه سيبويه بجواز رفع (الأول) في قولنا (ادخلوا الأول فالأول)، معتمداً على البنيّة الصرفيّة السابقة للكلمة الموجهة إذ يرى أنّ ذلك لا يجوز؛ لأنّ الأمر إذا كان للمخاطب لم يجز أن يرتفع به الاسم الظاهر، في حين أجاز عيسى بن عمر والمبرّد ذلك؛ لأنّهم حملوه على معنى ليدخلوا الأول فالأول[123].

ووجه رفع (شركاء) في قراءة ((زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ)) [124] بقوله: ((التقدير والله أعلم أنّه لمّا قال (زيّن) دلّ على أنّ لهم مزيناً فقال (شركاؤهم) أي زينة شركاؤهم))[125].

ونص على أنّ اسم الفاعل والمفعول يعملان عمل فعلهما فيرفعان فاعلاً أو نائب فاعل وينصبان مفعولاً به، وحكم معمولهما يختلف باختلاف بنيتيهما. فإن كان (اسم الفاعل) مجردا من (ال) جاز في معموله النصب على المفعوليّة والجر بالإضافة، وإن كان مقترناً ب (ال) لم يجز في معموله إلاّ النصب[126].

وردّ على يونس الذي رأى أنّ (تذكر) في قولهم (مَنْ أنتَ تذكر زيداً) منصوبة على الحال بأنّه لا يجوز أن يكون موضع تذكر نصباً على الحال من (مَنْ أنت)؛ لأنّ (مَنْ أنت) جملة لا معنى فعل فيها، والحال إنّما يقع متى كان في الجملة فعل أو معنى فعل[127].

وأشار إلى أنّ سيبويه إنّما ذكر الحال من النكرة في قولهم: (هذا غلامٌ لك ذاهباً)، ليعلم أنّه إذا سُمع (به نفسٌ عالٍ مخالطُهُ) منصوباً، فقد نصب على أنّه حال من النكرة، ولم ينصب من حيث حُذف التنوين، وقد يجوز أن يكون (ذاهباً حالاً ممّا في ذلك من الضمير، ولا حجة فيه على هذا الوجه؛ لأنّ الحال فيه من المعرفة، وإنّما الحجة أن يكون الحال من (غلام) النكرة، وكذلك قولهم: (مررت برجل قائماً) الحجة أن يكون الحال من (رجل) دون التّاء من (مررت)[128].

3- تحديد الوظيفة النحويّة لبنية سابقة

ومن أمثلة هذا النوع من التحديد قول أبي علي: ((ما جاءت حاجَتَكَ في موضع رفع بالابتداء وهو استفهام، و (جاءت) بمعنى (صارت) في هذه الكلمة دون غيرها، وفيه ضمير (ما)، و (حاجَتَكَ) منتصبة؛ لأنهـا خبر (صار) وأنّث (جاءت) وإن كان فاعله (ما)؛ لأنّه في معنى الحاجة، فحمل على المعنى فأنّث، وإن كان اللفظ مذكراً))[129].

يرى أبو علي أن تحديد الوظيفة النحوية لـ (ما) الاستفهاميّة يعتمد على البنية المرتبطة بها، إذ ارتفعت بالابتداء؛ لأنّ الفعل (جاء) قد استوفى خبره، وأجاز فيها النصب عندما تقرأ (حاجَتُكَ) بالرفع؛ لأنّ الفعل (جاء) يكون حينئذٍ غير مستوفٍ لخبرهِ، فرفع الحاجة، صار (ما) في موضع نصب، كأنه قال: أأكلاً كانت حاجتُكَ، فصارت التاء في جاءت للحاجة، وقولك: من كانت أمُّك بمعنى: أهنداً كانت أمُّك[130].

وأشار إلى أن (ما) إذا كانت اسماً للشرط فإن حكمها النحوي نفس حكـم (ما) الاستفهامية التي سبق الإشارة إليه أي أنّها تكون على حسب العامل فيه فإن كان الشرط فعلاً غير متعدٍّ كان الموضع رفعاً بالابتداء نحو: ما تقم أقم، وما تضرب أضرب، كما أنّها في الاستفهام كذلك، فإن كان فعلاً متعدياً كان منصوب الموضع به، وإن دخل عليه حرف جر أو أضيف إليه اسم كان مجرور الموضع به كما أنّها في الاستفهام كذلك[131].

ب ـ أثر البنية الصّرفيّة في تغيير الحركة الإعرابيّة

بيّن أبو علي الفارسي أنّ الحركة الإعرابيّة تتغير في الباب النحوي الواحد تبعاً لتغيّر بنية الكلمة وخير مصداق على ذلك المنادى فهو مبنيّ على ما يرفع به إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة. أمّا إذا كان نكرة غير مقصودة أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ففي هذه الأحوال يجب أن ينصب[132].

وأعطى أبو علي وغيره من النحاة حكماً قريباً من هذا الحكم لاسم (لا) النافيّة للجنس فهو مبني على ما ينصب به إذا كان مفرداً، ومنصوب إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف[133].

ج ـ أثر البنية الصرفية في الإعراب بالنيابة

يرتبط موضوع الإعراب بالنيابة بقضية الأصل والفرع في النحو العربي التي سيأتي الكلام عنها لاحقاً والذي يعنينا هنا هو نيابة بعض الحروف أو الحركات عن حركات الإعراب الثلاث،

وهذه النيابة تأتي نتيجة تغير البنية الصرفية لبعض الكلمات فمثلاً ينوب الألف عن الضمة في المثنى في حالة الرفع، والياء عن الفتحة في حالة النصب، والياء عن الكسرة في حالة الجر[134]، وتنوب الواو عن الضمة في جمع المذكر السالم، والياء عن الفتحة في حالة النصب والياء عن الكسرة في حالة الجر [135]، وتنوب الفتحة عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف في حالة الجر[136]، وتنوب الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب [137]، وترفع الأفعال الخمسة بثبوت النون بدل الضمة وتنصب وتجزم هذه الأفعال بحذف النون[138].

يتضح ممّا تقدم أثر البنية الصرفية في تحديد الوظائف النّحويّة داخل السّياق النّحوي سواء أكان على مستوى البنية نفسها أم على البنى السابقة أو اللاحقة لها فضلاً عن دورها الكبير في تحديد الحركة الإعرابيّة.

رابعاً. المستوى القبلي (نظرية الأصول اللغويّة) وأثرها في التحليل النّحوي عند أبي علي:

لقد هيمنت فكرة الأصل والفرع على مجمل التفكير اللغوي العربي منذ القديم، وحتى العصر الحديث ففي كل جهة من جهات الدراسة اللغويّة حالة أولى هي الأصل ثم يعرض لها ما يغيّر الأصل فيكون فرعاً أو طائفة فروع[139].

وقد تطور مفهوم الأصل والفرع بتطور النحو العربي متأثراً بما طرأ على النحو العربي من تطور في أساليب دراسته شأنه شأن غيره من المصطلحات التي تطور معناها، وتغيّر دون أن يتغيّر لفظها؛ لأنّه من الشائع أن يمتّ المعنى اللاحق للمعنى السابق بصلة ما[140].

ويرى الدكتور حسن الملخ أن مصطلح الأصل والفرع مرّ في مرحلتين[141]: كان في الأولى مصطلحاً بارزاً من مصطلحات النحو، وأضحى في الثانية مفهوماً أساسيّاً في علم أصول النحو، دون أن يتغيّر لفظه بل بقي ثابتاً، استوعب ما طرأ عليه من دلالات في النحو وأصوله.

وفكرة الأصل عند أبي علي الفارسي معناها الحكم الذي يقتضيه الشيء بذاته كالأسماء، والإعراب[142]. ويمكن تسليط الضوء على هذا المستوى عند أبي علي من خلال دراسته في المحاور الآتية:

أ ـ المستوى القبلي في أصول النحو:

1. السماع أصل القياس

عدّ أبو علي السماع أصلا للقياس إذ قال: ((ولو لم يعضد القياس السماع حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس لوجب إطراح القياس، والمصدر إلى ما أتى به السمع، ألاّ ترى

أنّ التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم، فلو أعالت نحو (استحوذ) ولم تراع فيه السماع، وقلت: (إنّ بابه كله جاء مُعَلاً نحو (استعاد) و (استفاد) فكذلك أعِلَّ هذا المثال قياساً على هذا الكثير الشائع)؛ لكنت ناطقا بغير لغتهم، ومدخلاً فيها ما ليس منها. فالقياس أبداً يترك للسماع، وإنّما يلجأ إليه إذا عُدم في الشيء السمع، فأمّا أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدول عن الصواب بيّن))[143].

ثم عدّ السماع المطّرد أصلاً تستخرج منه علل صناعة النحو عندما قال: ((هذه العلل إنّما تستخرج من المسموعات بعد اطرادها في الاستعمال لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة العربيّة، وتسوي في الفصاحة بمن أدركها، ويأمن بتمسكه بها من الزيغ عن لغة الفصحاء المعربين إلى لغة ما لم يكن على وصفهم، فإذا أدى إلى خلاف ذلك وجب أن ينبذ ويطرح من حيث كان ضداً عمّا له وضعت هذه الصناعة، واستخرج من أجله هذا العلم))[144].

واحتج كثيراً بالإجماع وعدّه أصلاً من أصول النحو، ومن ذلك قوله: ((فمن الحجة لقول سيبويه أنّهم قد أجمعوا على أن رخموا النكرة إذا كانت مقصودة بعينها، وفيها الهاء)) [145]. وقوله: ((والدليل على صحة قول سيبويه، ويونس قول العرب جميعاً في تصغير سماء سميّة))[146].

واستدل بالإجماع أيضاً في مسألة ترخيم (شية) إذ قال: ((وقد أجمع الجميع على أنّه إذا رخّم (شية) على من قال: يا حار ردّ الفاء))[147].

2. حمل الفرع على الأصل في القياس

عرّف القياس بأنه: ((الجمع بين أول وثاني يقتضيه بصحّة الأول صحّة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول))[148]، أو هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع[149].

ومسألة حمل الفرع على الأصل هي المسألة الأساس التي بني عليها النحو إلاّ ما قلّ وشذّ وندر، ومن مصاديق هذا النوع من القياس عند أبي علي حمله (ما) على (ليس) في العمل عند أهل الحجاز، وإجازته دخول (الباء) في خبرها حملاً على خبر(ليس) [150]. وحمل الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب لمشابهته إياها [151]. وقياسه العوّا (النجم) على التقوى في تصحيح الواو فيه؛ لاشتراكها في وزن (فَعْلَى) مع اسميتهما، والاسم على هذا الوزن يجب تصحيح الواو فيه، فلو كان صفة لم تبدل كما لم تبدل ريّا وخزيا[152].

3. حمل الأصل على الفرع في القياس

ومن مواضع القياس المقلوب التي أجازها أبو علي حمل المصدر على الفعل في الاعتلال، وعدم الوصف إذ قال: ((ألا ترى أنّ المصدر إنما اعتل على الفعل حيث كان عاملاً عمله، وكان على حركاته وسكونه. فلو صحّ لصحّ الفعل، والموافقة في الوزن توجب الإعلال)) [153]، وقال أيضاً: ((والمصادر تعمل إعمال الفعل، وتقوم مقامه. فإذا عملت عمل الفعل، وقامت مقامه لم يحسن وصفها، كما لم يحسن وصف الفعل))[154].

وقد اقتفى ابن جنّي أثر أستاذه إذ عقد باباً في كتابه الخصائص أسماه ((باب من غلبة الفروع على الأصول)) [155]. فقال: ((وقد دعاهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع؛ ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله، ويصحّحونه لصحته. وذلك نحو قولك: قمت قياماً، وقاومت قوَاماً. فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل. فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة))[156].

ب ـ المستوى القبلي في بنية الكلمة المفردة

شغلت قضية الأصل والفرع حيزاً كبيراً في مؤلفات أبي علي سواء أكان على مستوى الكلمة قبل دخولها في التركيب النحوي، أو بعد دخولها فيه. وسأشير هنا إلى بعض تطبيقات هذه النظريّة عند أبي علي على مستوى الكلمة المفردة قبل دخولها في التركيب وبالشكل الآتي:

1. حروف الأصول في الأسماء والأفعال

قال أبو علي: ((الأسماء تكون على ثلاثة أصناف: ثلاثية ورباعيّة وخماسيّة بحروف كلها أصول. فأما أبنية ما كان على ثلاثة فقد ذكرت في باب جمع التكسير من هذا الكتاب. وأمّا الرباعيّة فعلى خمسة أضرب: فَعْلَلٌ نحو جَعْفَرٍ وسَلْهَبٍ، وفِعْلِلٍ نحو زبرج وخِمْخِمٍ، وفُعْلُلٌ نحو تُرتُمٍ وبُرثُنٍ، وفِعْلَلٌ نحو دِرْهمٍ وهِجْرَع، وفِعَلٌّ نحو دِمَقْسٍ وحِنَّجْرٍ... وأمّا بنات الخمسة فعلى أربعة أضرب: على فَعَلَّلٍ نحو فَرَزْدَقٍ وشَمَرْدَلٍ، وعلى فُعَلِّلٍ نحو قُدْعُمِلٍ وخُبَعْثِنٍ، وعلى فِعْلَلَّ نحو قِرْطَعْبٍ وجِرْدَحْلٍ وعلى فُعْلُلٍ نحو جَحَمرشٍ وصَهْصَلِق... فأما الأفعال فأبنيتها بغير الزيادة على ضربين: ثلاثيّة ورباعيّة، وليس في الأفعال ما يكون على خمسةِ أحرفٍ أصولٍ، إنّما يكون ذلك في الأسماء خاصة))[157].

2. حروف الزيادة

يرى أبو علي أنّ حروف الأسماء والأفعال على ضربين: أصل وزيادة. فالذي يعرف به الزيادة من الأصل هو أن تشقق من الكلمة ما يسقط فيه بعض حرفها فما سقط في الاشتقاق كان

زائداً، وما لزمها فلم يسقط منها كان أصلاً مثال ذلك قولنا: استخرج، الهمزة والسين والتّاء زوائد؛ لأنّك تقول: الخَرْجُ فتشتق من الكلمة ما يَسقُطْنَ فيه معه [158].

3. أصل الاشتقاق

وافق أبو علي أسلافه البصريين على أنّ المصدر أصل الاشتقاق واستدل على ذلك بمجموعة من الأدلة منها[159]:

أ) أنّ المصدر يدلّ على زمان مطلق، والفعل يدلّ على زمان معين، والمطلق أصل للمقيد فالمصدر أصل للفعل.

ب) المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه، ويستغني عن الفعل. أمّا الفعل فإنّه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه، ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً ممّا لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى غيره.

ج) الأفعال تدلّ على أحداث مخصوصة، وحكم الخاص أن يكون من العام، ويستحيل أن كون العام من الخاص.

د) الأفعال تدلّ على معنيين أحدهما يأتي من الآخر، والمصادر تدلّ على معانٍ مجردة مفردة والمفردة في الرتبة أسبق من المركبة.

هـ) اعتلال بعض المصادر لاعتلال الفعل لا يدلّ على أنّ المصادر مشتقة من الفعل، كما أنّ أسماء الفاعلين لما اعتلت بجريانها على الفعل لم تدلّ على أنّها مشتقة من الأفعال، ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لوجب أن تتضمن الدلالة في لفظها على ما اشتق منها، وعلى زيادة معنى آخر؛ لأنّ المشتقات لا تخلو من هذا فإن لم تدلّ ألفاظ المصادر مع دلالتها على معاينها على ما مضى أو على ما يأتي دلّ على أنّها ليست مأخوذة من الأفعال.

4. التذكير والتأنيث

يرى أبو علي أنّ التذكير هو الأصل والتأنيث فرع له إذ قال: ((أصل الأسماء التذكير، والتأنيث ثانٍ له، فمن ثمّ إذا انضمّ إلى التأنيث في الأعلام التعريف لم ينصرف نحو امرأة سميت بـ (قدَمٍ أو زينبَ). وإذا انضمّ إلى التذكير انصرف نحو رجلٍ يسمى بـ (حَجَرٍ أو جَعفرٍ)))[160].

5. التنكير والتعريف

يرى أبو علي أنّ التنكير أصل والتعريف فرعٌ عليه [161]، واستدل على ذلك بأنّ أصل الأسماء أن تكون نكرات؛ ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل[162].

6. الهمزة في آخر الأسماء

قسّم الهمزة في أواخر الأسماء على ثلاثة أضرب [163]: أصلي، وبمنزلة الأصلي، وزائد. والأصلي على ضربين: ضرب: الهمزة فيه أصل غير منقلبة مثل قرّاء، وضرب: الهمزة فيه منقلبة عن أصل مثل سَقاء، والضرب الثاني من القسمة الأولى: ما كانت الهمزة فيه زائدة بمنزلة الأصل منقلبة عن ياء تلحق آخر الكلمة للإلحاق، والضرب الثالث من القسمة الأولى وهو الهمزة الزائدة، ((ولمّا كان قسم أصلاً، وبمنزلة الأصل، وقسم زئداً احتيج في النسب والتثنية إلى الفرق بين الأصل، وما هو بمنزلة الأصل، وبين الزائد... وحكم الفرق أن يقع في الثوان والفروع دون الأوائل والأصول))[164].

7. الأسماء أوائل للأفعال

ذهب أبو علي إلى أنّ الأسماء أوائل للأفعال واستدل على ذلك بأنّه لا يكون فعل إلا وله فاعل، فكلّما وجد من الأفعال في اللغة في الأمر العام وجد معه اسم، وليس كلّما وجد اسم لزم أن يكون معه فعل، وبهذا عُلِم أوليّة الاسم، وأنّه أكثر منه في العدد، وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر في الاستعمال، وعلى الألسنة[165].

8. الأصل في الأفعال الثقل، وفي الأسماء الخفة

أشار أبو علي إلى أنّ الأفعال أثقل من الأسماء، وحجته في ذلك أنّ الأسماء تحتمل من الزيادة ما لا تحتمله الأفعال، فلمّا احتملتها لزمت ذلك لخفتها، ولم يلزم ذلك (الفعل) إذا كان الثقل عكسه، فلمّا احتمل الزيادة الخفيف للخفّة، وكان الثقل خلافه لم تلزمه الزيادة لزوم الاسم لتعريه من الخفّة[166].

ويبدو لي أنّه قد تأثر بهذه المسألة بسيبويه[167] الذي يرى أنّ أصل الأفعال الثقل والأسماء الخفة؛ لذا منعت بعض الأسماء من الصرف لمشابهتها الفعل في ثقله إذ قال: ((اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة، ولا نكرة؛ وذلك لأنها أشبهت الأفعال... وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل))[168].

ج) المستوى القبلي في النظام النحوي

انطلق أبو علي من فكرة الأصل، والفرع في العديد من تحليلاته النحويّة؛ لأنّه يرى أنّ الأصل هو الحكم الذي يقضية الشيء بحكم ذاته، ومن مظاهر تطبيق هذه النظرية في تراثه:

1. أصل الاستحقاق: أصل الاستحقاق ما تستحقه الكلمة بنفسها كاستحقاق الاسم الإعراب؛ لأنّه اسم[169]، ولعل هذا المفهوم للأصل أشبع أنواع الأصول النحويّة؛ لذا يحصنه النحاة من التفسير والتعليل بعبارات [170] مثل: الأصل لا يعلل [171]، ((الأصل لا سؤال فيه)) [172]، و ((من تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل)) [173]. والمتتبع في تراث أبي علي يستطيع أن يستشف أربعة أنواع من هذا الأصل، وهذه الأنواع هي:

أ) أصل العمل : أشرت في الصفحات السابقة إلى أنّ أبا علي وجمهور النحاة البصريين يرون أنّ أصل العمل للأفعال، والأصل في الأسماء والحروف عدم العمل، ولكن قد يعمل منها لعلة تطرأ عليه، وهذه العلة هي شبه الفعل، أو تضمن معنى الحرف في الأسماء، والاختصاص في الحروف[174].

ب) أصل الإعراب: يرى أبو علي أنّ الأصل في الأسماء الإعراب [175]، وإنّما أعربت الأفعال لمشابهتها الاسم، إذ قال: ((إنّ المضارع لمّا أشبه الأسماء، ووقع موقعها في بعض المواضع الذي تعرب فيه لم يمنع أن يعرب للمشابهة التي بينـه، وبين الاسم)) [176]، وقال في موضع آخر: ((إنْ سأل سائل فقال: لم يرتفع الفعل المضارع ؟ قيل له بوقوعه موقع الأسماء، وذلك: (زيدٌ يقوم)، (يقوم زيدٌ)، فلمّا وقع موقعه رفع. فإن قال: مـا أنكرتم أن يكـون قولك: (سيقوم)، و (سوف يقوم) لم يقع موقع الأسماء ؟ قيل له: لا يلزم هذا؛ وذلك أنّ (السين وسوف) بمنزلة الألف واللام في (الرجل) فلمّا كانت (الألف واللام) لم تغيّر معنى الرجل فكذلك السن وسوف))[177].

واستدل على اسمية ما كان على بناء (فعال) بأنه لو كان فعلاً لوجب إعرابه إذا سميت به لخروجه من معنى الفعل إلى الاسم فقال: ((ويدلك على هذا أنّ هذا الضرب من الكلم أسماء وليست بأفعـال، أنّ ما كـان على بناء (فَعَالِ) نحو (دَراكِ ونَزَالِ) لا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً، فلو كان فعلاً لوجب إذا نقلته فسميت به شيئاً أن تعربه، ولا تدعه على بنائه. ألا ترى أنّ الأفعال إذا نقلت فسمي بها تعرب وتزال عمّا كانت عليه قبل النقل، لا تختلف العرب والبصريون في هذا))[178].

وأصالة الإعراب في الأسماء أمر مجمع عليه من قبل النحاة البصريين، قال الزجاجي: ((فكل اسم رأيته معرباً فهو على أصله لا سؤال فيه، وكلّ اسم رأيته مبنياً فهو خارج عن أصله

لعلة لحقته فأزالته عن أصله فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها، وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله لعلة لحقته فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها))[179].

ج) أصل البناء: مثلما أعطى الاسم حق الإعراب، أعطى الفعل حقّ البناء فما جاء من الأفعال مبنياً لا يُسأل عن علّة بنائه؛ لأنّه قد جاء على الأصل، وإنّما يُسأل عن علة إعرابه؛ لأنّه خالف الأصل؛ لذا قال: ((إنّ المضارع لما أشبه الأسماء ووقع موقعها في بعض المواضع الذي تعرب فيه لم يمنع أن يعرب للمشابهة التي بينه، وبين الاسم... وهذه الأسماء إذا سمي بها الفعل تخرج بذلك عن أن تقع مواقع الأسماء فوجب بناؤها لوقوعها موقع ما لا يكون إلاّ مبنياً))[180].

وقد شارك الأفعال في هذا الأصل الحروف، لذلك قيّده النحاة بعلة قياسيّة فقالوا: ((الأصل في الأفعال البناء على السكون [181]. قال عبد القاهر الجرجاني: ((وأصل البناء السكون؛ لأنّه إذا كان نقض الإعراب، وجب أن يكون بنقض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب))[182].

ويرى أبو علي أنّ الأسماء لا تبنى، وما جاء منها مبنياً فلعلة أوجدت ذلك البناء كعلة شبه الحروف فقال: ((البناء لا يوجد في شيء من الأسماء إلاّ لمشابهة الحروف))[183].

د) أصل الأسماء الصرف : يرى أبو علي أنّ الأصل في الأسماء الصرف؛ لذا لا يخرجها عنه إلاّ أن يكون الاسم ثانياً من جهتين. ومعنى ذلك أن يجتمع فيه سببان من أسبابٍ تسعة، أو يتكرر واحد منهما فيه، والأسباب التسعة هي: وزن الفعل الذي يخص الفعل أو يغلب عليه، والصفة، والتأنيث الذي يلزم ولا يفارق، واللف والنون المشابهتان لألفي التأنيث، والتعريف، والعدل، والجمع الذي لا يكون على بناء الواحد، والعجمة، وأن تجعل الاسمان اسماً واحداً [184]. فقال: ((فإن قلت: فهل يجوز إذا كان فيه شبه واحد من الفعل أن يمنع من الصرف كما أجري (لا) مجرى (ليس) وإن كان فيه شبه واحد من (ليس).قيل: إنّ هذا لا يجوز في الاسم؛ لأنّ الاسم حقّه الصرف فلا يخرجه شبه واحد عن الأصل والتمكن. ألا ترى أنّ ذلك لو جاز لجاز أن تُمنَع من صرف جميع المعارف، وهذا يفحش، فإذا كان كذلك لم يكن مثل (لا) على أنّ (لا) قد صار فيه آكدُ الشبهين وهو النفي))[185].

2. الأصل في الخبر الإفراد: يرى أبو على أن أصل الخبر أن يكون مفرداً واستدل على ذلك بأنه أحد طرفي الإسناد، والأصل في طرفي الإسناد، الإفراد إذ قال: ((فإن قلت: إذا كانت الجملة تقع خبراً للمبتدأ كما يقع المفرد خبراً له فمن أين قلتم إنّ الأصل للمفرد، والجملة واقعة في موضعه ؟ وهلا كانت الجملة كالمفرد في أنّها أصل فيمتنع في الجملة ما يمتنع في المفرد ؟ قيل: المفرد هو الأصل؛ لأنّه الأول، والجملة منه تركب، فالمفرد الأول. ويدلك أيضاً على أنّ المفرد

الأول في هذا الموضع خاصة دون الجملة أنّ المبتدأ والخبر في المعنى كالفعل والفاعل في أنّ كلّ جملة جزءان: أحدهما حديث، والآخر مُحَدَّثٌ عنه، فكما أنّ الفعل أحد الجزأين من الجملة التي هي الفعل والفاعل، وهو مفرد غير جملة، فكذلك خبر المبتدأ الذي هو بجزأيه ينبغي أن يكون مفرداً غير جملة))[186].

يتضح ممّا تقدم أنّ أبا علي استعمل فكرة الأصل والفرع في تقعيد الأحكام النّحويّ، وتبويبها وربط علاقاتها بضها ببعض؛ ولبروز فكرة الأصل بصورة ملحوظة في مؤلفاته جعله كثير من الباحثين المحدثين واضع علم أصول النحو[187].

هوامش البحث:

([1]) ينظر التحليل النحوي: 51.
([2]) ينظر الأسس المعرفية والمنهجيّة للخطاب النحوي العربي: 385.
([3]) المحصول في علم الأصول: 1 / 67.
([4]) ينظر الكتاب: 1 / 12.
([5]) ينظر الأسس المعرفيّة والمنهجيّة للخطاب النحوي العربي: 385.
([6]) ينظر المقتضب: 1 / 3.
([7]) الإيضاح: 71.
([8]) ينظر المصدر نفسه: 71.
([9]) ينظر الإيضاح: 72.
([10]) أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة:35.
([11]) ينظر: الإيضاح: 71 ــ 72، أقسام الكلام العربي: 54.
([12]) المقتصد في شرح الإيضاح: 76.
([13]) ينظر الإيضاح: 71 ــ 72.
([14]) ينظر المصدر نفسه: 72.
([15]) ينظر المصدر نفسه: 72.
([16]) ينظر أقسام الكلام: 54.
([17]) المصدر نفسه: 55.
([18]) هو ابن صابر النحوي (ينظر: همع الهوامع: 3 / 82، بغية الوعاة: 1 / 311.
([19]) أي الزجاجي.
([20]) كتاب الحلل في إصلاح الخلل: 59 ــ 60.
([21]) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 230، أقسام الكلام العربي: 35.
([22]) ينظر العربية معناها ومبناها:87.
([23]) ينظر من أسرار اللغة:119.

([24]) ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق: 45 ــ 46.
([25]) ينظر من أسرار اللغة: 239.
([26]) ينظر النحو العربي قواعد وتطبيق: 456 ــ 46.
([27]) المصدر نفسه:45.
([28]) ينظر في النحو العربي قواعد وتطبيق: 46 – 47.
([29]) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 229 – 236، العربية معناها ومبناها: 86 – 90، أقسام الكلام العربي بين الشّكل والوظيفة: 165 – 166.
([30]) ينظر: معناها ومبناها: 90، أقسام الكلام العربي: 165.
([31]) مناهج البحث في اللغة: 230.
([32]) العربية معناها ومبناها: 87.
([33]) اعتمد النحاة القدامى في تقسيمهم للكلام على الأساس التركيبي، والذي يؤيد ذلك ابتداء كتـــاب سيبويه بـــ (باب المسند والمسند إليه) إذ قال: ((هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلـــم منه بدّاً فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه، وهو قولك: (عبدالله أخـــوك). و (هذا أخوك) ومثل ذلك يذهب عبدالله فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لا يمكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء)) (الكتاب: 1 / 23). فقد وجد ((أنّ الإسناد يقع في نوعين هما (إسناد الاسم أي الاسم المبتدأ أو المبني عليه، و (إسناد الفعل) أي الفعل والاسم المبني عليه فبدأ أبواب الكتاب بـــ (باب الفاعل)... ثم عالج المبني عليه إذا كان هو في (باب الابتداء))) (منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: 32).
فأن قال قائل: ما بال سيبويه سبق (باب المسند والمسند إليه) بـــ (باب علم ما الكلم من العربيّة) ذكر فيه، والفعل، والحرف مقتصرا على التمثيل، ولم يتطرق إلى مسألة التركيب والإسناد ؟ فالقول: إن الجواب على ذلك ما ذكره ابن فارس في قوله: ((أجمع أهل العلم أنّ الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف، فأمّا الاسم فقال سيبويه: ((الاسم نحو رجل وفرس)) وهذا عندنا تمثيل، وما أراد سيبويه به التحديد إلا أنّ أناسا حكوا عنه أنّ الاسم هو المحدّث عنه... وسمعت أبا عبدالله أحمد بن محمد بن داود الفقيه يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرّد يقول: مذهب سيبويه أنّ الاسم ما صلح أن يكون فاعلا قـــال: ألا ترى أنّك لو قلت: (إن يضرب يأتنا) وأشباه ذلك لم يكن كلاما كما تقول: (إنّ ضاربك يأتنا) قال: فدلّ هذا على أنّ الاسم عنده ما صلح له الفاعل))(الصاحبي: 83). وقال ابن السراج: ((فالاسم ما تخصه أشياء يعتبر بها، منها أن يقال: إنّ الاسم ما جاز أن يخبر عنه نحو قولك: (عمرو منطلق)، و (قام بكر)، والفعل ما كان خبرا، ولا يجوز أن يخبر عنه نحو قولك: (أخوك يقوم)، و (قام أخوك) فيكون حديثاً عن الأخ، ولا يجوز أن يقول: (ذهب يقوم)، ولا (يقوم يجلس)، والحرف ما لا يجوز أن يخبر عنها، ولا يجوز أن تكون خبراً نحو (من) و (إلى))) (الأصول: 1 / 37).
([34]) الإيضاح: 71.
([35]) المصدر نفسه: 71.
([36]) المصدر نفسه: 72.
([37]) المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 69 ــ 70.
([38]) ينظر المقتصد: 1 / 77 –78.

([39]) يعني به سيبويه.
([40]) كتاب الشعر: 26.
([41]) البيت لمالك بن خالد الهذلي (ينظر: ينظر أشعار الهذليين:447) شرح أبيات سيبويه: 1 / 100 ــ 101.
([42]) الكتاب: 1 / 247.
([43]) المصدر نفسه: 2 /31، ينظر شرح كتاب سيبويه: 2 / 360.
([44]) المسائل الحلبيات: 211.
([45]) ينظر المسائل الحلبيات: 211.
([46]) المصدر نفسه: 211 – 213.
([47]) المصدر نفسه: 211 – 213.
([48]) ينظر: مشكلة العامل النحوي: 27، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين: 239، ظاهرة الإعراب: 70، نظرات في التراث اللغوي العربي: 69.
([49]) ينظر الدراسات اللغويّة عند الزمخشري: 63.
([50]) ينظر إحياء النحو: 23.
([51]) ينظر: تحفة الإخوان في شرح العوامل المائة، شرح العصام على عوامل البركولي، شرح عوامل الجرجاني، تسريح الغوامل في شرح العوامل.
([52]) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 2 / 344، شرح الحدود للفاكهي: 84.
([53]) ينظر إحياء النحو: 28 ،
([54]) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: 238.
([55]) ينظر المصدر نفسه: 237.
([56]) ينظر مكانة اللغة العربيّة في الدراسات اللسانيّة المعاصرة: حمزة المزيني (مجلة مجمع اللغة العربيّة ــ الأردن، ع (53)، 1994، 43.
([57]) ينظر: العوامل للشريف الجرجاني: 31، العوامل للبركولي: 17.
([58]) قال ابن جنّي: ((وإنّما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به... فأمّا في الحقيقة، ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره)) (الخصائص: 1 / 149).
([59]) يرى ابن مضاء القرطبي أنّ قول النحويين بالعوامل اللفظية أو المعنويّة هو ادعاء لا صحة له؛ لأنّ العوامل عنده تعمل إما بإرادة أو طبع، وهذه العوامل التي أشار النحاة إليها لا تعمل بإرادة أو طبع، ووصف قول ابن جنّي: إنّ العامل هو المتكلم نفسه بأنه قول المعتزلة. وانتهى من ذلك كله إلى أنّ مذهبه ــ الذي وصفه بأنّه مذهب أهل الحق ــ يرى أن الفاعل في ذلك كله هو الله تعالى، وإنّما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية. (الرد على النحاة: 14).
([60]) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 44، تأريخ النحو وأصوله: 1 / 326، منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحويّة: 381، أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: 120 ــ 121.
([61]) ينظر: كتاب الشعر: 247، 317، 325، المسائل المنثورة: 27، 59، 112.
([62]) ينظر المسائل المنثورة: 105.

(63) ينظر المصدر نفسه: 79.
(64) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 550 - 551، مسائل خلافية في النحو: 115.
(65) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 550 – 551.
(66) ينظر المسائل العسكريات: 153 ــ 154.
(67) ينظر المسائل العسكريات:154.
(68) ينظر الإيضاح: 171.
(69) كتاب الشعر: 62.
(70) ينظر: دلالة الإعراب لدى النحاة القدامى: 45.
(71) ينظر أصول النحو العربي: 149.
(72) سورة (المزمل)، الآية (8).
(73) المقتضب: 1/ 73 ــ 74.
(74) الإيضاح: 173.
(75) المصدر نفسه: 171.
(76) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 260 ــ 261.
(77) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 262.
(78) ينظر الإيضاح: 175.
(79) ينظر المسائل العسكريات: 85 ــ 86.
(80) ينظر أصول النحو العربي: 161.
(81) ينظر التعليقة: 1 / 138.
(82) التعليقة: 1 / 138.
(83) ينظر المصدر نفسه: 1 /138.
(84) المصدر نفسه: 1 / 138.
(85) الإيضاح: 132.
(86) ينظر المصدر نفسه: 133.
(87) ينظر المصدر نفسه: 133.
(88) ينظر المصدر نفسه: 133.
(89) ينظر معاني القرآن: لعلي بن حمزة الكسائي، 185.
(90) سورة الكهف، الآية (18).
(91) الإيضاح: 134.
(92) ينظر المصدر نفسه: 134.
(93) المصدر نفسه:138.
(94) ينظر المصدر نفسه: 139 ــ 141.
(95) ينظر المصدر نفسه: 132.
(96) المسائل العسكريات: 86 ــ 87.

([97]) ينظر الإيضاح: 149.
([98]) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 262، أصول النحو العربي:154.
([99]) ينظر كتاب الشعر: 49 ــ 52.
([100]) ينظر الإيضاح: 199.
([101]) البيت مجهول القائل (ينظر كتاب الشعر: 49).
([102]) ينظر كتاب الشعر: 49.
([103]) ينظر الإيضاح: 123.
([104]) ينظر المصدر نفسه: 241 ــ 243.
([105]) ينظر المصدر نفسه: 241 ــ 243.
([106]) ينظر المصدر نفسه: 250.
([107]) سورة الحديد، الآية (23).
([108]) الإيضاح: 242.
([109]) ينظر المسائل المنثورة: 81.
([110]) ينظر المسائل الحلبيات: 238.
([111]) ينظر المسائل المشكلة:595.
([112]) المسائل المنثورة: 82.
([113]) الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه: 60.
([114]) دور البنية الصرفية: 173.
([115]) ينظر: الكتاب: 3 / 328، شرح كتاب سيبويه: السّيرافي، 2 / 218.
([116]) التعليقة: 1 / 196.
([117]) ينظر: النكت: 1 / 401 - 402.
([118]) سورة القمر، الآية (45).
([119]) ينظر التّعليقة: 1 / 205 ــ 206.
([120]) ينظر المصدر نفسه: 1 /195.
([121]) ينظر شرح الرماني للكتاب: 1 / 95.
([122]) ينظر المسائل الحلبيات: 149.
([123]) ينظر التعليقة: 1 / 213.
([124]) قراءة أبي عبد الرحمن السلمي وابن عامر (ينظر إتحاف فضلاء البشر: 275، معجم القراءات القرآنية: 2 / 321.
([125]) التعليقة: 1 / 183.
([126]) ينظر الإيضاح: 133 - 136.
([127]) ينظر التعليقة: 1 / 186 - 187.
([128]) ينظر التّعليقة: 1 / 231.
([129]) المصدر نفسه: 1 /82.

(130) ينظر المصدر نفسه: 1 / 85.
(131) ينظر المسائل المشكلة: 270.
(132) ينظر الإيضاح: 187 ــ 188.
(133) ينظر الإيضاح: 193.
(134) ينظر الإيضاح: 83.
(135) ينظر الإيضاح: 83 ــ 84.
(136) ينظر المصدر نفسه: 75.
(137) ينظر المصدر نفسه: 84.
(138) ينظر المصدر نفسه 74.
(139) ينظر مفهوم الجملة عند سيبويه: 223.
(140) ينظر نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 71.
(141) ينظر المصدر نفسه: 71.
(142) ينظر التكملة: 104.
(143) المسائل الحلبيات: 226.
(144) المصدر نفسه: 227
(145) المسائل المنثورة: 234 ــ 235.
(146) المسائل العضديات: 49.
(147) التعليقة: 1 / 30 ــ 31.
(148) الحدود: الرماني: 38.
(149) ينظر: لمع الأدلة: 93، الأصول: تمّام حسان: 151، في أصول اللغة والنحو: 109.
(150) ينظر المسائل المشكلة: 283 – 284.
(151) المصدر نفسه: 103 – 108، الإغفال: 2 / 173.
(152) ينظر المسائل العضديات: 26 – 27.
(153) الحجة: 1 / 393.
(154) الإغفال: 2 / 206.
(155) الخصائص: 1 / 306.
(156) المصدر نفسه: 1 /152.
(157) التكملة: 549 ــ 550.
(158) ينظر التكملة: 551.
(159) ينظر المسائل العسكريات: 73 ــ 79.
(160) التكملة: 306.
(161) ينظر: المقتضب: 4 / 746، المسائل العسكريات، 155.
(162) ينظر: المسائل العسكريات: 155.
(163) ينظر المسائل المشكلة: 479.

([164]) المصدر نفسه: 479.
([165]) ينظر المسائل المشكلة: 543.
([166]) المسائل المشكلة: 544.
([167]) ينظر: الكتاب: 2 / 2 (بولاق).
([168]) ينظر: الكتاب:2 /2 (بولاق):
([169]) ينظر: المسائل المشكلة: 156، التكملة: 104، المسائل الحلبيات: 314، نظرية الأصل والفرع: 80.
([170]) ينظر: نظرية الأصل والفرع: 80.
([171]) ينظر: الأصول الخمسون: 167.
([172]) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: 1 /98.
([173]) الإنصاف: 1 / 481.
([174]) ينظر موضوع العوامل اللفظية من هذا الفصل.
([175]) ينظر: المسائل الحلبيات: 314.
([176]) ينظر المصدر نفسه: 107.
([177]) المسائل المنثورة: 143.
([178]) المسائل الحلبيات: 215.
([179]) الجمل في النحو: 260 ــ 261.
([180]) المسائل الحلبيات: 107.
([181]) ينظر نظرية الأصل والفرع: 84.
([182]) المقتصد في شرح الايضاح: 1 / 135 ــ 126.
([183]) المسائل الحلبيات: 314.
([184]) ينظر الإيضاح: 228.
([185]) المسائل البصريات: 1 / 649.
([186]) المسائل البصريات: 1 / 214 ــ 215.
([187]) ينظر: ابن الأنباري وجهوده في النحو: 145، 162، أبو علي الفارسي حياته ومكانته وآثاره، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي:54.

مصادر البحث

ــ القرآن الكريم
ــ ابن الأنباري وجهوده في النحو: جميل علوش، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1981م.
ــ أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري منشورات وزارة الإعلام العراقيّة، دار الحريّة للطباعة، 1979م.
ــ أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة العربيّة وآثاره في القراءات والنّحو: الدكتور عبد الفتّاح شلبي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة (1377هـ - 1958م).

ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: العلامة شهاب الدّين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدّمياطي الشهير بالبنّاء (1117 هـ)، وضع حواشيه الشيخ أحمد مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية (1427 هـ - 2006 م).
ـ إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، القاهرة، الطبعة الثّانية (1413 هـ - 1992 م).
ـ الأسس المعرفية والمنهجيّة للخطاب النحوي العربي: الدكتور فؤاد بو علي، إربد، عالم الكتب الحديث للنشر والتّوزيع، الطبعة الأولى (1432 هـ - 2011 م).
ـ أشعار الهذليين: تأليف الحسن بن الحسين السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني (د - ت).
ـ الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: الدكتور تمّام حسان، عالم الكتب، القاهرة (1425 هـ ـ 2004 م).
ـ أصول النحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء ودور علم اللغة الحديث: الدكتور محمد عيد، عالم الكتب ـ القاهرة (1410 ه÷ ـ 1989 م).
ـ الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجاج (ت 311 هـ): العلامة الحسن بن أحمد بن أحمد الفارسي المكنى بأبي علي (ت 377هـ) تحقيق وتعليق الدكتور عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي ـ دبي (1424 هـ ـ 2003 م).
ـ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: الدكتور فاضل مصطفى السّاقي، مكتبة الخانجي بالقاهرة (1397 هـ ـ 1977 م).
ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين: الإمام كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المكنّى بأبي البركات (ت 577 هـ)، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة التّجاريّة الكبرى بمصر (د. ت).
ـ الإيضاح: الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي المكنّى بأبي علي (377 هـ)تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى (1429 هـ ـ 2008 م).
ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة جلال الدّين بن عبدالرّحمن السّيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثّانية (1391 هـ ـ 1979 م).
ـ تحفة الإخوان في شرح العوامل المائة للبركولي: تأليف الشيخ مصطفى بن إبراهيم الغليبولي (1176هـ)، تحقيق وتعليق إلياس قبلان، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى (2010م).
ـ التّحليل النّحوي أصوله وأدلته: الدكتور فخر الدّين قباوة، الشركة المصريّة العالمية للنشر ـ لونجمان، الطبعة الأولى (2002 م).
ـ تسريح الغوامل في شرح العوامل للجرجاني: تأليف الشيخ أحمد بن محمّد الفطامي (1300هـ)، تحقيق وتعليق إلياس قبلان، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى (2010م).
ـ التّعليقة على كتاب سيبويه: تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ) تحقيق وتعليق الدّكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة _ القاهرة، الطبعة الأولى (1412هـ ـ 1991 م).
ـ التكملة: تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ)، تحقيق ودراسة الدّكتور كاظم بحر مرجان، عالم الكتب للطباعة والنّشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثّانية (1431هـ ـ 2010 م).

ـ الحجة للقراء السّبعة: تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ)، تحقيق بدر الدّين قهوجي و صاحبه، راجعه وصححه عبد العزيز رباح و أحمد يوسف الدّقاق، دار المأمون للتراث (د. ت).
ـ الحدود في النّحو: تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرّماني (386 هـ) ضمن كتاب رسائل في النّحو واللغة، تحقيق مصطفى جواد وصاحبه، دار الجمهوريّة ـ بغداد (1388هـ ـ 1969م).
ـ الخصائص: تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّي (395 هـ) تحقيق محمد علي النّجار، عام الكتب، الطّبعة الثّالثة، بيروت ـ لبنان (1403هـ ـ 1983م).
ـ الدّراسات النّحويّة واللغويّة عند الزمخشري: الدكتور فاضل صالح السّامرائي، دار عمّار، الطبعة الأولى، عمّان (1426هـ ـ 2005م).
ـ دلالة الإعراب لدى النحاة القدامى رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة بتول قاسم إلى مجلس كلية الآداب جامعة بغداد بإشراف الدكتورة خولة الهلالي (1415هـ ـ 1994م).
ـ دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النّحويّة وتقعيدها: لطيفة إبراهيم النّجّار، دار البشير الأردن، الطّبعة الأولى (1414هـ ـ 1994 م).
ـ الرد على النحاة: تأليف ابن مضاء القرطبي، تحقيق الدّكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ـ القاهرة (1399هـ ـ 1979م).
ـ شرح أبيات سيبويه: تأليف أبي جعفر النّحّاس(338 هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد، الطبعة الأولى، النجف الأشرف (1974م).
ـ شرح الحدود في النّحو: تأليف الإمام عبدالله بن أحمد الفاكهي (972هـ)، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدّميري، مكتبة وهبة، الطّبعة الثّانية (1414هـ ـ 1993م).
ـ شرح العصام على عوامل البركولي: تأليف عصام الدّين إبراهيم بن محمّد بن عربشاه (945هـ)، تحقيق وتعليق إلياس قبلان، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى (2010م).
ـ شرح عوامل الجرجاني: تأليف سعد الله الصّغير، تحقيق وتعليق إلياس قبلان، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى (2010م).
ـ شرح كتاب سيبويه: تأليف أبي سعيد السّيرافي (368هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى (1429هـ ـ 2008م).
ـ شرح المقدمة المحسبة: تأليف طاهر أحمد بن بابشاذ (469هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، الطّبعة الأولى، الكويت (1976م).
ـ ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم: الدكتور أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة (1994م).
ـ العربية معناها ومبناها: الدكتور تمّام حسّان، الهيئة المصريّة العامة للكتاب (1973م).
ـ الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: تأليف ابن الخبّاز (639 هـ)، تحقيق حامد محمّد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، الطّبعة الأولى (د. ت).
ـ في أصول اللغة والنحو: الدّكتور فؤاد حنّا طرزي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى (2005م).

ـ في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: الدكتور مهدي المخزومي، دار الرّائد العربي، بيروت، الطبعة الثّانية (1406هـ ـ 1996م).
ـ الكتاب: تأليف عمر بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (180هـ) تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثّالثة (1408هـ ـ 1988م).
ـ كتاب الحلل في إصلاح الخلل: تأليف محمّد بن عبدالله بن محمّد بن السّيّد البطليوسي (521هـ) تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرّشيد للنشر، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام العراقيّة (د. ت).
ـ كتاب الشعر: تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ)، تحقيق وشرح الدّكتور محمود محمّد الطّناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطّبة الأولى (140هـ ـ 1988م).
ـ لمع الأدلة في أصول النّحو: تأليف عبد الرّحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنباري (577هـ) تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطّبعة الثّانية، (1971م).
ـ المحصول في علم الأصول: تأليف الإمام فخر الدّين الرّازي (606هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطّبعة الاولى (1988م).
ـ المسائل البصريات: تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشّاطر أحمد، مطبعة المدني (المؤسسة السّعودية بمصر)، الطّبعة الأولى (1405هـ ـ 1985م).
ـ المسائل الحلبيات: تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ)، تقديم وتحقيق الدّكتور حسن هنداوي، دار القلم للطّباعة والنشر والتّوزيع ودار المنارة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى (1407هـ ـ 1987م).
ـ مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، مكتبة الشهباء، حلب، (د – ت).
ـ المسائل العسكريات: تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ)، دراسة وتحقيق الدّكتور علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد شارع المتنبي، الطّبعة الأولى، 1982م.
ـ المسائل العضديات: تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ)، تحقيق الدّكتور علي جابر المنصوري، مكتبة النّهضة العربيّة، بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى (1406هـ ـ 1986م).
ـ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات: تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ)، تحقيق ودراسة صلاح الدّين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.
ـ المسائل المنثورة: تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ)، تحقيق وتعليق الدّكتور شريف عبد الكريم النّجار، دار عمّار للنشر والتّوزيع، الطّبعة الاولى (1424هـ ـ 200م).
ـ مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء: الدكتور فخر الدّين قباوة، دار الفكر بدمشق، الطّبعة الأولى (1424هـ ـ 2003م).
ـ معاني القرآن: لعلي بن حمزة الكسائي (189هـ) أعاد بناءه وقدّم له الدّكتور عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، 1998م.

ـ معجـم القراءات القرآنية: إعداد الدّكتور أحمد مختار عمر والدّكتور عبد العال سالم مكرم، مطبعة أمير، الطّبعة الأولى (1412هـ ـ 1991م).
ـ مفهوم الجملة عند سيبويه: الدكتور حسن عبد الغني الأسدي، دار الكتب العلميّة بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى (1428هـ ـ 2007م).
ـ المقتصد في شرح الإيضاح: تأليف عبد القاهر الجرجاني (471هـ) تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان، ، وزارة الثّقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، بغداد (1402هـ ـ 1982م).
ـ المقتضب: تأليف محمّد بن يزيد المبرّد (285هـ) تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة (1415هـ ـ 1994م).
ـ مكانة اللغة العربيّة في الدراسات اللسانيّة المعاصرة: حمزة المزيني (مجلة مجمع اللغة العربيّة ـ الأردن، ع (53)، 1994.
ـ من أسرار اللغة: الدّكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة الطّبعة الثّامنة، 2003م.
ـ مناهج البحث في اللغة: الدّكتور تمّام حسّان، دار الثّقافة، مصر (1400هـ ـ 1979م).
ـ منهج الأخفش الأوسط في الدّراسة النّحويّـة: عبد الأمير محمّد أمين الورد منشورات مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ودار التربيّة ـ بغداد، الطّبعة الأولى (1395هـ ـ 1975م).
ـ نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: الدّكتور حسن خميس الملخ، دار الشّروق للنشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى، 2001م.
ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه: تأليف يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم (476هـ) تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربيّة، الكويت (1407هـ ـ 1987م).
ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تأليف جلال الدّيـن بـن عبدالرّحمن بـن أبي بكر السّيوطي (911هـ) تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطّبعة الأولى (1418هـ ـ 1998م).
ـ الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه: بحث للدكتور نهاد الموسى، مجلة حضارة الإسلام، دمشق (1394هـ ـ 1974م).